



المعهد العربي للتخطيط
ARAB PLANNING INSTITUTE

دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني





المعهد العربي للتخطيط
ARAB PLANNING INSTITUTE

دليل المؤشرات التنموية الدولية
وقواعد البيانات
ووكالات التصنيف الائتماني

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة معلوماتية هائلة في مختلف المجالات وأصبحت البيانات والمؤشرات الإحصائية تلعب دوراً هاماً ومحورياً في اتخاذ القرارات وتحديد نوعية السياسات في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. وتقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية، وبشكل دوري، بإصدار عدد كبير من المؤشرات وقواعد البيانات حول مجموعة من القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، والتي أصبحت تمثل مصدراً مهماً للمعلومات والبيانات وأداة للتخطيط والتوجيه ومرجعاً أساسياً لوضع الخطط والسياسات التنموية، والمستثمرين ومنظمات الأعمال، إضافة إلى العديد من المهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ولعلّ ما يميز هذه المؤشرات والبيانات هو اعتمادها في الغالب على منهجيات ومفاهيم إحصائية تسعى إلى تيسير دراسة وتقييم أداء الدول من فترة زمنية إلى أخرى والقيام بمقارنات بين مختلف دول العالم، كما تُعد مرجعاً مهماً لتحليل وتقييم الأداء الاقتصادي والسياسات التي تنتهجها الدول والتي تمكّنها من معرفة مدى تحقيق وإنجاز الأهداف المرسومة.

ونظراً لأهمية هذه المؤشرات وقواعد البيانات، وفي إطار جهود المعهد العربي للتخطيط في دعم اتخاذ القرارات ونشر الفكر التنموي لدى العاملين في الجهات الحكومية وغير الحكومية والمهتمين بشؤون البحث والتطوير والدراسات المقارنة، قام المعهد في عام 2019 بإصدار العدد الأول من «دليل المؤشرات وقواعد البيانات الدولية» والذي يُعرّف بأبرز المؤشرات التنموية وقواعد البيانات الدولية، والمؤسسات والمنظمات التي تقوم بإصدارها

وكذلك مواقعها الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الدليل منهجيات وأساليب حساب وقياس المؤشرات، ومصادر المعلومات المستخدمة ونوعية المتغيرات الرئيسية أو الفرعية ودقة البيانات التي تستند إليها وذلك لتحديد مدى مصداقيتها وتوافقها مع القواعد والمعايير الإحصائية العلمية المتعارف عليها على الصعيد العالمي.

وفي إطار مواصلة تطوير هذا الدليل وإثراء رصيده المعلوماتي والمعرفي، يقوم المعهد العربي للتخطيط بإصدار العدد الثاني من الدليل والذي يتضمّن ثلاث محاور رئيسية: أولاً، المؤشرات التنموية الدولية. ثانياً، قواعد البيانات الدولية. ثالثاً، وكالات التصنيف الائتماني.

المحور الأول: المؤشرات التنموية الدولية

يقدم هذا المحور مجموعة من أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي تصدرها عدة منظمات ومؤسسات دولية، حيث تمت مراجعة وتحديث المؤشرات التي تضمّنها العدد الأول والتي بلغت 19 مؤشراً رئيسياً شملت العديد من المجالات والقضايا الإقتصادية والإجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج بعض المؤشرات الجديدة كالدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide)، إضافة إلى بعض المؤشرات التي تعكس أداء بعض القطاعات السلعية والخدمية كمؤشر تنويع الصادرات (Export Diversification index)، ومؤشر تنافسية السياحة والسفر (The Travel & Tourism Competitiveness)، والمؤشر العالمي للأمن الصحي (Global Health Security Index)، ومؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index)، ومؤشر تمكين أنشطة الأعمال في الزراعة (Enabling the Business of Agriculture).

وقد تم توزيع هذه المؤشرات على المحاور الرئيسية التالية:

1. التنمية البشرية.
2. بيئة الأعمال والإستثمار.
3. التنافسية.
4. التنويع والعولمة.
5. الحوكمة والشفافية.
6. المعرفة والابتكار.

المحور الثاني: قواعد البيانات الدولية

أضاف الدليل في هذا المحور مجموعة من قواعد البيانات الجديدة إلى القائمة التي تم عرضها في العدد الأول والتي تضم مجموعة كبيرة من البيانات والإحصائيات الخاصة بالقضايا الاقتصادية والإجتماعية. إضافة إلى ذلك، تم تصنيف قواعد البيانات حسب درجة تخصصها، ومدى عرضها لبيانات متنوعة تهتم مواضيع متعددة، أو متخصصة في بعض المجالات كالصناعة أو الإستثمار أو التجارة.

ومن بين أهم قواعد البيانات التي تمت إضافتها:

قاعدة بيانات المديونية الخارجية (External Debt Database) للبنك وصندوق النقد الدوليين.

قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (World Economic Outlook Database) لصندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات الملكية الفكرية (Intellectual Property Database) للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

قاعدة بيانات الإستثمارات الخارجية المباشرة (Foreign Direct Investment Database) التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد).

المحور الثالث: وكالات التصنيف الائتماني

يتطرق هذا الدليل إلى أحد المواضيع الهامة والذي يستأثر باهتمام عدد كبير من الدول والمستثمرين ورجال الأعمال، والذي يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني. ويركز بالخصوص على كيفية نشأة هذه الوكالات وأهدافها والمنهجيات والمؤشرات التي تعتمد عليها في تصنيفها الائتماني للدول والمؤسسات، إضافة إلى أبرز الملاحظات والانتقادات حول المنهجيات المعتمدة ومدى مصداقيتها. وقد تم التركيز على كل من وكالة "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's) ووكالة "موديز" (Moody's) ووكالة "فيتش" (Fitch) وذلك للإعتبارات الأساسية التالية:

- (1) هيمنة هذه الوكالات على نشاط التصنيف الائتماني العالمي.
- (2) حساسية الأسواق المالية الدولية لدرجات التصنيف الائتماني التي تصدرها هذه الوكالات والتي تؤثر على كلفة وقدرة الشركات والدول في الحصول على التمويل.
- (3) الإهتمام الدولي الكبير، خاصة من قبل المستثمرين، بنتائج تقاريرها التحليلية للأوضاع الإقتصادية والمالية للحكومات والشركات التي تسعى إلى الإقتراض من الأسواق الداخلية والخارجية.
- (4) تعرّض هذه الوكالات لانتقادات عديدة، مثل عدم دقة تصنيفها الائتماني للعديد من الدول وتحميلها مسؤولية المساهمة في اندلاع الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 نتيجة سوء تقييمها لسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

١. مؤتمرات التنمية الدولية

التنمية البشرية		
الإصدار	الجهة	المؤشر
سنوي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مؤشر التنمية البشرية Human Development Index
سنوي	مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد Global Multidimensional Poverty Index
سنوي	المنتدى الاقتصادي العالمي	الفجوة بين الجنسين The Global Gender Gap
سنوي	جونز هوبكنز للأمن الصحي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)	المؤشر العالمي للأمن الصحي Global Health Security Index
سنوي	مجموعة البنك الدولي	مؤشر رأس المال البشري Human Capital Indicator
سنوي	وحدة إيكونوميكس للمعلومات	مؤشر أمن الغذاء العالمي Global Food Security Index
سنوي	شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة	مؤشر السعادة العالمي World Happiness Index
بيئة الأعمال والإستثمار		
سنوي	مجموعة البنك الدولي	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of Doing Business Index
سنوي	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	مؤشر ريادة الأعمال العالمي Global Entrepreneurship Index
سنوي	مؤسسة «هيريتج فاونديشن»	مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index
سنوي	مجموعة البنك الدولي	تمكين أنشطة الأعمال في الزراعة Enabling the Business of Agriculture
شهري/ سنوي	مؤسسة "خدمات المخاطر السياسية"	مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide
التنافسية		
سنوي	المنتدى الاقتصادي العالمي	مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index
سنوي	المعهد الدولي للتنمية الإدارية	مؤشر التنافسية Competitiveness Index

سنوي	منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة	مؤشر التنافسية الصناعية Competitive Industrial Performance Index
كل عامين	المنتدى الاقتصادي العالمي	مؤشر تنافسية السياحة والسفر The Travel & Tourism Competitiveness
سنوي	مجموعة البنك الدولي	مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index
التنوع والعولمة		
سنوي	مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)	مؤشر تنوع الصادرات Export Diversification index
سنوي	المعهد السويسري للاقتصاد	مؤشر العولمة Globalization Index
الحوكمة والشفافية		
سنوي	البنك الدولي	مؤشر الحوكمة العالمي Global Governance Indicator
سنوي	منظمة الشفافية الدولية	مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index
سنتين	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة	مؤشر الحكومة الإلكترونية E-Government Index
سنوي	شراكة الموازنة الدولية	مؤشر الموازنة المفتوحة Open Budget Index
المعرفة والابتكار		
سنوي	البنك الدولي	مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index
سنوي	جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)	مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index
سنوي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة	مؤشر المعرفة العالمي Global Knowledge Index
سنوي	الاتحاد الدولي للاتصالات	مؤشر الأمن السيبراني Global Cybersecurity Index

1.1- مؤتمرات التنمية البتيرية

مؤشر التنمية البشرية

Human Development Index

نبذة عن المؤشر

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index, HDI) هو مؤشر مركب يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل سنوي منذ عام 1990، ويقاس مستوى التنمية البشرية في الدول في مجالات الدخل والصحة والتعليم، ويقوم المؤشر على منهجية ترى أن التنمية تتمثل في توسيع قدرات وخيارات البشر.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.hdr.undp.org/data

منهجية المؤشر

مؤشر التنمية البشرية هو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية والمتمثلة في مستوى الصحة والتعليم والمعيشة ويتراوح بين 0 و 1. ويتم قياس الصحة حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويتم قياس التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة للبالغين وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة، ويقاس مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد. واستناداً إلى هذا المؤشر يتم تصنيف الدول في أربع مجموعات:

- "دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً": تتراوح قيمة المؤشر بين 0.8 و 1.
- "دول ذات تنمية بشرية مرتفعة": قيمة المؤشر بين 0.7 و 0.79.
- "دول ذات تنمية بشرية متوسطة": قيمة المؤشر بين 0.55 و 0.69.
- "دول ذات تنمية بشرية ضعيفة": قيمة المؤشر بين 0 و 0.549.

ملاحظات حول المؤشر:

يسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء فقط من متطلبات التنمية البشرية الواسعة. بالإضافة الى ذلك، لا يعكس عدم المساواة في الدخل والفقير والقدرة على النفاذ الى التعليم والصحة والتفاوت بين الجنسين، وهذا ما دفع معدّي تقرير التنمية البشرية في عام 2010 الى مراجعة المؤشر واقتراح مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساوات (Inequality-adjusted Human Development Index) .

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

Multidimensional Poverty Index

نبذة عن المؤشر

يصدر هذا المؤشر بالتعاون بين مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2012. ويقيس الفقر متعدد الأبعاد إستناداً إلى ثلاثة أبعاد أساسية على مستوى الأسر والتي تتضمن التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وبالنظر إلى هذه العوامل والأبعاد يمكن رسم صورة شاملة عن واقع الفقر بأبعاده المختلفة بدلاً عن قياس فقر الدخل فقط.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

تم تصميم هذا المؤشر بالتعاون بين مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.hdr.undp.org

منهجية المؤشر

يتألف دليل الفقر متعدد الأبعاد الإقليمي من ثلاثة أبعاد، وهي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، والتي تتفرع في عشرة مؤشرات:

1 - الصحة:

التغذية.

وفيات الأطفال.

2 - التعليم:

الانتظام في المدارس.

سنوات الدراسة.

3 - مستوى المعيشة:

المرافق الصحية الملائمة.

مياه الشرب الآمنة.

توفر الكهرباء.

توافر مسكن ملائم.

وقود الطهي النظيف.

توفر التجهيزات.

نسبة الفقراء: هي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، سواء كانت تعاني من الفقر أم الفقر المدقع، إلى إجمالي السكان. أما فقر الأطفال، فيعرف نسبة الفقراء بأنها نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد إلى إجمالي الأطفال في تعداد السكان.

شدة الفقر: هي عبارة عن متوسط مستوى حرمان الأشخاص المصنفين كفقراء، والذي يحتسب من خلال جمع أوزان مؤشرات الحرمان لجميع الفقراء ثم قسمة حاصل الجمع على العدد الإجمالي للفقراء. أما في دليل فقر الأطفال، فتمثل شدة الفقر متوسط عدد أبعاد الحرمان لدى الأطفال المصنفين كفقراء، والذي يمثّل كنسبة من العدد الكلي لأبعاد الحرمان.

مؤشر الفجوة بين الجنسين

The Global Gender Gap Index

نبذة عن المؤشر

يهدف هذا المؤشر إلى قياس حجم التفاوت القائم بين الجنسين في العالم ومتابعة تطوره من خلال عدد من المعايير الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية والصحية. ويقوم المؤشر بترتيب الدول على سلم مقاييس يسمح بعقد مقارنات بين مختلف المناطق ومختلف فئات الدخل. وقد صمم المؤشر لنشر الوعي حول التحديات التي تفرضها الفجوة بين الجنسين وتعريف العالم بالفرص الممكنة للحد من هذه الفجوة.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً في تقرير من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي. ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.weforum.org

منهجية المؤشر

- يتناول المؤشر أربعة مجالات شاملة لعدم المساواة بين الذكور والإناث:
- المشاركة الاقتصادية والفرص: الرواتب، مستويات المشاركة والحصول على فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية.
 - التحصيل العلمي: الحصول على التعليم الأساسي وصولاً إلى التعليم العالي.
 - التمكين السياسي: التمثيل في هياكل صنع القرار.
 - الصحة والبقاء على قيد الحياة: متوسط العمر المتوقع للذكور والإناث.

ملاحظات حول المؤشر:

يواجه المؤشر قيوداً عديدة، أهمها الأخذ بالإعتبار التمثيل النيابي الوطني واستبعاد التمثيل على المستوى المحلي. كما تفتقر بيانات العمل لإحصائيات حول فرص العمل والدخل والعمل غير المدفوع الأجر.

المؤشر العالمي للأمن الصحي

Global Health Security Index

نُبذة عن المؤشر

يقوم المؤشر العالمي للصحة بتقييم وتحليل مدى قدرة واستعداد مختلف دول العالم للكشف عن الأوبئة والجائحات ومدى استعداد أنظمتها الصحية للتصدي الحازم والسريع لمخاطر هذا النوع من الأزمات ومواجهة الأمراض المتفشية.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يقوم بإصدار هذا المؤشر مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (The Economist Intelligence Unit (EIU)).

ويمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

<https://www.ghsindex.org>

منهجية المؤشر

يقدم المؤشر نتائج تقييم قدرات الأمن الصحي العالمي استناداً إلى استبيان من 140 سؤال، موزع على 34 مؤشر و85 مؤشر فرعي و 6 فئات رئيسية:

- **الوقاية:** منع ظهور مسببات الأمراض.
- **الكشف والإبلاغ:** الكشف المبكر والإبلاغ عن الأوبئة ذات الأهمية الدولية المحتملة.
- **الاستجابة السريعة:** الاستجابة السريعة وتخفيف انتشار الوباء.
- **النظام الصحي:** نظام صحي كاف وقوي لمعالجة المرضى وحماية العاملين الصحيين.
- **الامتثال للقواعد الدولية:** الالتزام بتحسين القدرات الوطنية، وخطط التمويل لسد الثغرات، والتقييد بالمعايير العالمية.
- **بيئة المخاطر:** بيئة المخاطر الشاملة وقابلية الدولة للتهديدات البيولوجية.

مؤشر رأس المال البشري

Human Capital Index (HCI)

نبذة عن المؤشر

يحدد هذا المؤشر مقدار مساهمة كل من قطاع الصحة وقطاع التعليم في الإنتاجية المتوقعة أن يحققها الجيل القادم من العمال. ويُمكن هذا المؤشر مختلف الدول من تقييم مدى نجاح أو إخفاق سياساتها وبرامجها الرامية إلى تنمية مواردها البشرية والعناية برأسمالها البشري كما وكيفًا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2015 وبشكل سنوي.

يمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

<http://www.worldbank.org/en/publication/human-capital>

منهجية المؤشر

يتألف المؤشر من ثلاث مكونات أساسية تتفرع إلى ستة مؤشرات: المكون الأول: البقاء على قيد الحياة، ويقاس من خلال احتمالية العيش حتى سن السن الخامسة.

المكون الثاني: التعليم المتوقع (سنوات الدراسة):

- عدد السنوات الدراسية المتوقعة.
- درجات الاختبارات المنسقة (مؤشر جودة التعليم).
- سنوات الدراسة المعدلة بمعدل التعلّم.

المكون الثالث: الصحة وتقاس من خلال النمو الصحي:

- الأطفال دون سن الخامسة غير المصابين بإعاقة النمو.
- معدل بقاء البالغين على قيد الحياة.

مصادر المعلومات:

- يعتمد المؤشر على عدة مصادر أهمها: اليونسكو (UNESCO Institute for Statistics)،
الاختبارات العالمية للرياضيات والعلوم مثل:
- الدراسات الدولية لتوجهات تعليم الرياضيات والعلوم (Trends in International Maths and Science Study, TIMSS).
 - الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (Progress in International Reading Literacy Study, PIRLS).
 - البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (Program for International Student Assessment, PISA).
 - برامج اختبار إقليمية:
 - مشروع اتحاد جنوب وشرق أفريقيا لرصد جودة التعليم (SACMEQ).
 - برنامج البحوث في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (PASEC).
 - مختبر تقييم جودة التعليم في أمريكا اللاتينية (LLECE).

ملاحظات حول المؤشر:

من بين الانتقادات الموجهة لهذا المؤشر وجود ثلاث إشكاليات رئيسية:

- لا يركز المؤشر على التعليم من منظور الحقوق الأساسية للإنسان، ولكن من المنظور الاقتصادي للاستثمار في التعليم باعتبار المردود المالي له، مما يقلل من شأن التعليم ويجعله مدخلاً فقط من مدخلات الرفاهية وليس حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان.
- عدم التعاون بين المنظمات الدولية في بيانات التعليم حيث يُعتبر إصدار هذا المؤشر تكراراً لجهود تقوم بها منظمات دولية أخرى مثل الأمم المتحدة التي تصدر مؤشر التنمية البشرية ومنظمة اليونسكو UNESCO والتي تصدر مؤشرات مماثلة وهي الجهة المسؤولة دولياً عن متابعة ومراقبة أداء الدول في تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع (التعليم).
- تُركز بعض الدول على تحسين النتائج الظاهرية للمؤشرات دون بذل جهد للإصلاح المعضلات الأساسية في التعليم، حيث إن الترتيب التنافسي بين الدول يقوم على نتائج الاختبارات الإحصائية وليس على الجهود المبذولة في تطوير التعليم.

يُشار في هذا الإطار إلى أن الهند رفضت نتائج مؤشر رأس المال البشري (2018) مبررة ذلك بوجود ضعف في المنهجية وفجوات كبيرة في البيانات. كما أن المؤشر يحاول قياس النتائج (مثل مؤشر البقاء على قيد الحياة لعكس الأحوال الصحية في الدولة) دون النظر إلى العمليات والمعالجات التي تقوم بها الدولة، حيث يتطلب تحسن مؤشرات البقاء على قيد الحياة مرور وقت طويل.

وعند مقارنة مؤشر رأس المال البشري مع مؤشر ممارسة الأعمال نجد أن الأخير يركز على العمليات التي تساعد على ممارسة الأعمال، بينما يركز الأول على نتائج مؤشرات الصحة والتعليم. كما أشارت الهند إلى المؤشرات ذات التغيير البطيء، مثل مؤشرات رأس المال البشري، لا تعكس الجهود والمبادرات التي تتخذها الدول النامية في تحسين أوضاع رأس المال البشري.

مؤشر الأمن الغذائي العالمي

Global Food Security Index

نُبذة عن المؤشر

يعتبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي بمثابة نموذج لقياس كمي ونوعي ديناميكي يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من الدول النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، تتمثل في مدى توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، فضلاً عن معيار الجودة والسلامة، والموارد والنظم الغذائية والمرونة، ينبثق عن هذه المعايير 28 مؤشراً فردياً.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل وحدة ايكونوميكس إنتليجنس للأبحاث (The Economics Study Unit) منذ عام 2012 وبشكل سنوي.

ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

<https://foodsecurityindex.eiu.com>

منهجية المؤشر

يتكون المؤشر من 28 مؤشراً فردياً لقياس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من الدول النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية:

التوفر (Availability): يقيس كفاية الإمدادات الغذائية، وخطر انقطاع الإمدادات، وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي.

القدرة على تحمل التكاليف (Affordability): قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لصددمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعم العملاء عند حدوث الصدمات.

الجودة والأمان (Quality & safety): التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، فضلاً عن سلامة الغذاء.

الموارد الطبيعية والتكيف (Natural Resources and adjustment): تعرضت الدول لتأثيرات تغير المناخ، وقابليته للتأثر بمخاطر الموارد الطبيعية؛ وكيف تتكيف الدولة مع هذه المخاطر.

تم تحديث هذا المؤشر في عام 2019 وقيّم الآن تقلب إنتاجية العامل الزراعي الكلي على مدى فترة خمس سنوات.

مؤشر السعادة العالمي

World Happiness Index

نبذة عن المؤشر

هو مؤشر مركب يقيس تقييم الفرد لمستوى المعيشة والرضا عن الحياة، وذلك من خلال استطلاع للرأي تنظمه شبكة تنمية الحلول المستدامة والتابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة حول مدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم. ويعد هذا المؤشر بمثابة إقرار من المنظمة الدولية بأهمية السعادة والرفاهية كأهداف وطموحات لكل الأشخاص بجميع أنحاء العالم.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر سنوياً عن شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.worldhappiness.report

منهجية المؤشر

يستند تقييم السعادة العالمي إلى ست متغيرات رئيسية ترتبط بالرفاهية، وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والرعاية الاجتماعية، ومتوسط الأعمار، والحريات الاجتماعية، وغياب الفساد، وجودة الصحة والتعليم، وسوق العمل. كما يعتمد المؤشر على استطلاع شركة جالوب العالمية الذي يقيم سعادة الأشخاص للتعبير عن مدى رضاهم وسعادتهم (أعلى سلم يعبر عن الشعور بالسعادة وأدنى سلم يعبر عن الشعور عن عدم السعادة). من خلال ذلك، يقوم الأشخاص في كل دولة بتقييم جودة حياتهم على مقياس من 0 إلى 10 (متوسط ثلاث سنوات).

2.1- مؤتمرات بيئة الأعمال والاستثمار

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

Doing Business Report

نبذة عن المؤشر

يصدر من قبل مجموعة البنك الدولي منذ عام 2003 وبشكل سنوي. يقيس مستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول التي يتضمنها التقرير وفقاً لـ 10 مؤشراً رئيسياً ينبثق عن كل منها عدد من المؤشرات الفرعية. ويصنف مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال أداء وترتيب الدول وفقاً لقدرتها على توفير بيئة أعمال وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً في تقرير من قبل مجموعة البنك الدولي.

ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.doingbusiness.org

منهجية المؤشر

يصنف المؤشر أداء الدول حيث يتم ترتيب الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بناءً على تحليل 10 معايير أساسية تؤثر على ممارسة الأعمال وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

من أهم الملاحظات والإنتقادات التي تعرّضت لها هذه المنهجية هو إقصاء الشركات والمستثمرين من استطلاعات الرأي بالرغم من كونهم هم المعنيون بالدرجة الأولى بممارسة الأعمال. كما لا يأخذ المؤشر العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في اقتصاد ما، كحجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي، أو حالة النظام المالي، أو حالة سوق العقار، أو مستوى مهارات القوى العاملة، أو الأوضاع الأمنية، أو الفساد. كما يغفل أحد الركائز المهمة بالنسبة للشركات في مجال البنية التحتية، كحالة الطرق والسكك الحديدية والمرافئ والاتصالات، ومدى تأثير كلفة هذه الأخيرة على نشاطها.

مؤشر ريادة الأعمال العالمي

Global Entrepreneurship Index

نُبذة عن المؤشر

يصدر المؤشر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال منذ عام 1999 وبشكل سنوي. ويقيس مؤشر ريادة الأعمال العالمي سلامة البيئة التنظيمية للمشاريع في الدولة التي يغطيها المؤشر. ويساعد المؤشر في تصنيف الدول حسب أداءها، كما يسهل عمليات المقارنة فيما بينها في كل ما يتعلق بجهود وسياسات دعم ريادة الأعمال.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً في تقرير من قبل المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية.

ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

<https://thegedi.org>

منهجية المؤشر

يتناول المؤشر ثلاث ركائز أساسية هي: ريادة الأعمال والنشاط الريادي وأركان الطموح الريادي.

تتوزع تحت هذه الركائز الثلاثة 14 مؤشر رئيسي يحتوي كل منها على متغير فردي ومؤسسي يتوافق مع جوانب الاقتصاد الكلي والفرعي.

1- أركان ريادة الأعمال:

- تقصي الاحتمالات المتوفرة.
- مهارات البدء بالمشروع.
- التعاطي مع الفشل.
- بناء شبكة علاقات المشروع.
- دعم الثقافة المحيطة للمبادر.

2- أركان النشاط الريادي:

- فرصة البدء.
- الجاهزية التقنية.
- الموارد البشرية.
- المنافسة.

3- أركان الطموح الريادي:

- سلع ومنتجات وخدمات جديدة.
- تقنيات جديدة.
- نسب النمو.
- الانتشار الدولي.
- المخاطرة.

ينطوي على استخدام المؤشرات الأربعة عشرة لقياس مؤشر ريادة الأعمال العالمي عدد من الملاحظات، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تعدد مفاهيم الريادة كمصطلح، إلا أن محور اهتمام المرصد العالمي لريادة الأعمال ينصب على تأسيس واستمرارية المشاريع الجديد فقط. وهذا ما يضعف المفهوم إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن مفهوم الريادة هو ظاهرة معقدة، الأمر الذي يتطلب ليس فقط، تحليل المشاريع الجديدة، بل أيضاً دراسة سلوك الرياديين كأفراد في سياق إنشاء وإدارة الأعمال التجارية.
- اعتماد المؤشر على استقصاء رأي فئة محددة من رواد الأعمال لمختلف أنواع المشاريع، الأمر الذي يؤدي إلى افتقاد الدقة في احتساب المؤشر، ويؤثر على مصداقية النتائج النهائية له.
- تركيز منهجية القياس على النسق الوصفي للمؤشر أكثر من النسق التحليلي الكمي، وهذا يعني ضعف في مكونات بناء المؤشر ذاته.
- إن توزيع المؤشر الرئيسي إلى ثلاثة ركائز يندرج تحتها 14 متغير فرعي ومؤسسي دون تحديد للأوزان لهذه المتغيرات يضعف إلى حد ما النتائج النهائية للدول النامية إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار البعد التقني والتكنولوجي وتأثيره على البناء الاقتصادي والموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج في هذه الدول.

مؤشر الحرية الاقتصادية

Economic Freedom Index

نبذة عن المؤشر

يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ 1995 بالتعاون بين مؤسسة "هيريتج فاونديشن" ومجلة "وال سترتت جورنال وبشكل سنوي. يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم (سيادة القانون، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية). ويتسم هذا المؤشر باعتماده الأساسي على قياس مؤشرات كمية الطابع في مختلف المجالات الاقتصادية التي يقوم بتقييمها، وهو ما يكسبه موضوعية أعلى كإداة لتتبع الأداء وللمقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ 1995 بالتعاون بين مؤسسة "هيريتج فاونديشن" و Heritage Foundation ومجلة "وال سترتت جورنال" Wall Street Journal. يمكن الوصول الى بيانات المؤشر وتحميلها عبر الموقع الإلكتروني:

www.heritage.org

منهجية المؤشر

يتم قياس الحرية الاقتصادية على أساس تتبع وتقييم 12 عامل من العوامل (مؤشرات فرعية) مجمعة ضمن المجالات الأربعة الأساسية التي يعتمدها المؤشر والممثلة في:

1. سيادة القانون - Rule of law

(حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية)

2. حجم الحكومة - Government size

(الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)

3. الكفاءة التنظيمية - Regulatory efficiency

(حرية الأعمال، حرية العمل، السياسة النقدية)

4. انفتاح السوق - Market openness

(حرية التجارة، حرية الاستثمار، السياسة المالية)

يصنّف التقرير اقتصادات الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100. ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و100، ودول ذات اقتصاد حر جزئياً إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و79.9، ودول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و69.9، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئياً إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و59.9، ودول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و49.9.

تجدر الإشارة إلى أنه تتسم منهجية اعداد هذا المؤشر بالاعتماد على بيانات ومؤشرات ذات طابع كمي مما يكسبه مزية الموضوعية والبعد عن تحيزات المنهجيات القائمة على الاستبيانات.

تمكين أنشطة الأعمال في الزراعة

Enabling the Business of Agriculture

نبذة عن المؤشر

يصدر البنك الدولي تقريرا بعنوان "تمكين أنشطة الأعمال في الزراعة" (Enabling the Business of Agriculture). يقوم هذا التقرير بتحليل وبتقييم مدى قيام الدول بوضع إصلاحات تنظيمية في قطاع الزراعة ومدى تقديم تسهيلات من أجل دعم أنشطة المزارعين في عدة مجالات. ويقدم التقرير مؤشرات تقيس القوانين واللوائح والعمليات البيروقراطية التي تؤثر على المزارعين في الدول المتضمنة في المؤشر.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يمكن قراءة وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.worldbank.org

منهجية المؤشر

لمعرفة مدى تمكين أنشطة الأعمال في الزراعة في مختلف الدول، يعتمد البنك الدولي في ذلك على تقييم حول ما إذا كانت اللوائح التنظيمية الحكومية تدعم أنشطة المزارعين في ثمانية مجالات، وهي: توفير البذور، تسجيل الأسمدة، تأمين المياه، تسجيل الآلات، الحفاظ على الثروة الحيوانية، حماية صحة النباتات، تداول الأغذية، والحصول على الائتمان.

يتراوح كل مؤشر من هذه المؤشرات بين 0 و 1. كلما اقترب من 1 كلما دل ذلك على تحسن مناخ أنشطة الأعمال وتطبيقا كبيرا للممارسات التنظيمية الجيدة. وكلما اقترب من 0 كلما دل ذلك على بيئة أعمال غير مشجعة وقصورا في تطبيق ممارسات تنظيمية جيدة.

الدليل الدولي للمخاطر القطرية

International Country Risk Guide

نبذة عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية

يقوم "الدليل الدولي للمخاطر القطرية" بتقييم المخاطر القطرية مستعينا في ذلك ببعض المؤشرات التي تقوم بقياس تلك المخاطر استنادا إلى مجموعة متنوعة من المتغيرات والتي قد تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لدولة ما. وتساهم هذه المؤشرات في تقديم معلومات دقيقة للمحللين والمتخصصين في المؤسسات المالية وخصوصا المستثمرين عن بيئة الاستثمار ونسبة المخاطر المرتبطة به في كل دولة والذي من شأنه أن يساعد على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide,) عن مؤسسة "خدمات المخاطر السياسية" (Political Risk Services) (ICRG) منذ عام 1980.

www.prsgroup.com

منهجية المؤشر

يتكون الدليل الدولي للمخاطر القطرية من 22 متغير مجمعة في ثلاث مؤشرات فرعية من المخاطر: السياسية والمالية والاقتصادية. يشكل مؤشر المخاطر السياسية 50% من قيمة المؤشر المركب، والمخاطر الاقتصادية 25%، والمخاطر المالية 25%.

- **المخاطر السياسية:** يتم قياسها استنادا إلى 12 متغير. من بينها درجة استقرار الحكومة، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والإستثمار، ووجود نزاعات داخلية أو خارجية، والفساد، وسيادة القانون والنظام، والبيروقراطية، ...

- **المخاطر الاقتصادية:** تشمل المتغيرات الخمسة التالية: معدل دخل الفرد، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، ونسبة عجز أو فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **المخاطر المالية:** تشمل المتغيرات الخمسة التالية: الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وخدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات، والسيولة الدولية، وأسعار الصرف، واستقرار سعر الصرف.

3.1- مؤتمرات التنافسية

مؤشر التنافسية العالمي

Global Competitiveness Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر التنافسية العالمي مرة في كل سنة منذ عام 1979، حيث يقوم بقياس القدرة التنافسية للاقتصاديات عدد كبير من الدول سواء المتقدمة أو النامية وكذلك أهم العوامل المحددة لها. ويتم تحديد مدى تنافسية الاقتصادات التي تندرج في المؤشر من خلال منهجية تركز على مجموعة من المؤشرات الجزئية والتي تم تجميعها في 12 ركيزة تمثل المرتكزات والدعامات الأساسية للتنافسية.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي. يمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.weforum.org

منهجية المؤشر

منذ أول إصدار في عام 1979 وإلى حدود عام 2017، تم احتساب درجات هذا المؤشر اعتماداً على مجموعة من البيانات المتعلقة بالدعائم الأساسية للتنافسية التالية: المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، ومدى تقدم الأعمال. وقد تم تجميع هذه الدعائم في ثلاث فئات رئيسية: "المتطلبات الأساسية" (Basic Requirement)، و"معززات الكفاءة" (Efficiency Enhancers)، و"عوامل الابتكار" (Innovation Factors).

ومع سطوع تغييرات جديدة مهمة في أداء العديد من الاقتصادات ارتباطاً بظهور "الثورة الصناعية الرابعة"، والتي تمثل ثورة حقيقية ومرحلة جديدة لكل دول العالم لكونها تمثل في نفس الوقت فرصاً لخلق وظائف جديدة وكذلك لتهديدها بحدوث

تباعده أو استقطابات جديدة بين الاقتصادات والذي يدفع بالتالي إلى إعادة النظر في السياسات وتحديد مسارات جديدة، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي ابتداءً من عام 2018 "مؤشر التنافسية العالمي 4.0" كمساهمة من هذه المؤسسة في التفكير في صنع السياسات من خلال دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في تعريف القدرة التنافسية.

وتعتمد المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية على 98 مؤشراً فردياً، منها 34 مؤشراً تم الإحتفاظ بها من المنهجية السابقة. وقد تم تجميع هذه المؤشرات في أربعة محاور رئيسية (تيسير بيئة الأعمال، ورأس المال البشري، والأسواق ومنظومة الابتكار) تندرج في 12 دعامة أساسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستعداد التكنولوجي، وسباق الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار. وبالإضافة إلى تحديد الوضعية التنافسية لكل دولة، يوضح كل مؤشر من خلال استخدام مقياس تقييم من 0 إلى 100 مدى دنو الاقتصاد من الوضع المثالي أو "القيمة المثالية" للقدرة التنافسية.

إضافة إلى بعض البيانات الكمية (متغيرات الاقتصاد الكلي)، يستند مؤشر التنافسية على نوع آخر من مصادر المعلومات والتي تتعلق بنتائج مسح سنوي "مسح الرأي التنفيذي" (Executive Opinion Survey) مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 15000 من رجال الأعمال والشركاء لتحديد العوامل 16 الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل دولة. هذا النوع من المصادر تعترضه في العديد من الأحيان انتقادات تخص أجوبة المستجوبين والتي قد تسيطر عليها حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية، وبالتالي فقد يعتمد رجال الأعمال عند استجوابهم عن رأيهم في دولهم الأصلية إلى التحيز والمديح مثلما قد يوجهون انتقادات شديدة لأنظمة الدول.

مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

Competitiveness Index of International Institute for Management Development

نبذة عن المؤشر

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ عام 1989 عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية والذي يوجد مقره في مدينة لوزان السويسرية. يصدر هذا المؤشر في تقرير بعنوان "The IMD World Competitiveness Yearbook". يهدف هذا المؤشر إلى معرفة وتحليل مقدرة وكفاءة الدول في استخدام الموارد التي تتوفر لديها بشكل أمثل وتساهم في تطوير اقتصاداتها والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عالمياً.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (International Institute for Management Development, IMD) بلوزان في سويسرا. يمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.imd.org

منهجية المؤشر

يستند المؤشر في قياس التنافسية وتحديد ترتيب الدول إلى أربعة محاور رئيسية تبرز كل منها جوانب مختلفة من القدرة التنافسية: الأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وكفاءة وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية. يحتوي كل محور على 5 مؤشرات رئيسية والتي بدورها تشمل عدة مؤشرات فرعية (333 مؤشراً في المجموع). يتكون نحو ثلثي مؤشرات التقرير (66.7%) من البيانات الكمية، وهي بيانات اقتصادية مثل البطالة والنتائج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم. أما الثلث الباقي (33.3%) فهو عبارة عن بيانات يتم الحصول عليها عبر استطلاع الرأي التنفيذي (أكثر من 6 آلاف شخص)، والذي يغطي عدة موضوعات مثل التماسك الاجتماعي، والعولمة، والفساد، وغيرها.

من بين أهم الملاحظات الموجّهة إلى مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية:

- اعتماد المؤشر على بيانات استطلاع الرأي والمسح والتي يُؤخذ عليها، كغالب مسوحات استطلاع الرأي بالنظر إلى الطابع الشخصي وتأثير الحالة المزاجية للمستجوبين والتي قد تؤثر على الأجوبة.
- قلة عدد الدول المعنية بهذا المؤشر (63 دولة في تقرير 2018)، مقارنة مع مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وغياب جل الدول النامية وكل الدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والأردن.

مؤشر التنافسية الصناعية

Competitive Industrial Performance Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر التنافسية الصناعية عن منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) بشكل سنوي، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس وتحديد قدرة الدول على إنتاج وتطوير السلع المصنعة، ومدى احتوائها على قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطورة، وكذلك قدرتها على فرض صناعتها وزيادة تواجدها في الأسواق المحلية والدولية وفقاً لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) بشكل سنوي.

يمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.unido.org

منهجية المؤشر

يتم قياس وتحديد التنافسية الصناعية وفقاً لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات، يتراوح مقياس كل مؤشر بين 0 إلى 1. وكلما اقترب تقييم دولة من النقطة 8، كلما يعني ذلك تقدمها على مستوى التنافسية الصناعية:

المستوى الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة:

- القيمة المضافة في المنتجات المصنعة للفرد (مؤشر 1).
- الصادرات التحويلية للفرد (مؤشر 2).

المستوى الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي:

- كثافة التصنيع (مؤشرين 3 و 4).
- جودة الصادرات (مؤشرين 5 و 6).

المستوى الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي:

- حصة الدولة في القيمة المضافة الصناعية العالمية (مؤشر 7).
- حصة الدولة في الصادرات الصناعية العالمية (مؤشر 8).

ما يُميّز منهجية مؤشر التنافسية الصناعية هو قيامه بقياس التنافسية لكل دولة اعتماداً على قياسات ومؤشرات لمخرجات الاقتصاد والتصنيع بخلاف مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتمد على مدخلات الاقتصاد. ومن بين أهم الملاحظات أيضاً هو عدم الأخذ بالاعتبار والفصل عند حساب هذا المؤشر بين الدول التي تتوفر على ثروات كبيرة من الموارد المعدنية والطاقوية والدول التي لا تتوفر على هذه الموارد.

مؤشر تنافسية السياحة والسفر

The Travel & Tourism Competitiveness

نبذة عن المؤشر

تعتبر السياحة والسفر من بين القطاعات المهمة التي تعتمد عليها اقتصادات العديد من الدول حيث تمثل مصدراً رئيسياً للدخل. وتعكس تنافسية السياحة القوة الاقتصادية التي يمثلها هذا القطاع وقدرته على المنافسة على المستوى العالمي. ونظراً لأهمية هذا القطاع، يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار تقرير منذ عام 2007 يعرض من خلاله مؤشراً يقيس ويصنف الدول حسب تنافسيتها على مستوى السياحة والسفر، ويحلل نقاط الضعف والقوة لكل دولة. كما يقيس العوامل والسياسات المحددة لتطوير الاستدامة في هذا القطاع.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر مؤشر التنافسية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي كل عامين. يمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.weforum.org

منهجية المؤشر

يعتمد التقرير على أربع مؤشرات رئيسية، هي البيئة التمكينية، وسياسة السفر والسياحة، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية والثقافية. كما يعتمد على 14 مؤشرات فرعية، منها بيئة العمل، والسلامة والأمن، والنظافة والصحة، والموارد البشرية وسوق العمل، وجاهزية تقنيات المعلومات والاتصالات، وتحديد أولويات السفر والسياحة، والانفتاح الدولي، وتنافسية الأسعار، والاستدامة البيئية، والبنية التحتية للنقل الجوي، والبنية التحتية الأرضية والموانئ، والبنية التحتية للخدمات السياحية، والموارد الطبيعية في المركز، والموارد الثقافية والسفر التجاري.

مؤشر الأداء اللوجستي

Logistics Performance Index

نبذة عن المؤشر

مؤشر الأداء اللوجستي هو مؤشر مركب يقيس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية والاقتصادية للدول. وهو يساعد هذه الدول على تحديد الفرص، والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجيستيات التجارية، وبالتالي تحديد نوعية السياسات لتحسين أدائها في هذا المجال.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر منذ عام 2007 من قبل البنك الدولي (إداراتي التجارة والنقل). ويمكن تصفح بيانات المؤشر والتقارير عبر العنوان الإلكتروني التالي:

<https://lpi.worldbank.org>

منهجية المؤشر

تتراوح قيمة المؤشر من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل)، ويعتمد في تقييمه للأداء اللوجستي على ستة مجالات رئيسية:

- كفاءة إدارة الجمارك والحدود في سرعة وتبسيط عملية التخليص الجمركي.
 - نوعية التجارة والبنية التحتية للنقل.
 - سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.
 - كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية.
 - القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع.
 - توقيت وصول الشحنات في الوقت المحدد.
- يستند المؤشر في بياناته حول أداء الخدمات اللوجستية على استطلاع للرأي ومسح عالمي كل سنتين. ويشمل الشركات العاملة في هذا المجال، مثل وكالات الشحن العالمية وشركات النقل السريعة، حيث يتم تقييم الأداء اللوجستي للدول التي يعملون فيها وكذلك تلك التي تتم التجارة معها.

4.1- مؤتمرات التنويع والعولمة

مؤشر تنويع الصادرات

Export Diversification Index

نبذة عن المؤشر

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تقوم بتقييم مدى تنوع أو تركّز اقتصادات الدول. ويعتبر في هذا الإطار مؤشر هيرفندال – هيرشمان (-Herfindahl Hirschmann index) لتركّز أو تنويع الصادرات من أبرز هذه المؤشرات.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنويا من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)

يمكن قراءة وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.unctad.org

منهجية المؤشر

يعكس المؤشر درجة اعتماد صادرات دول على عدد كبير (قليل) من المنتجات أو على فئة كبيرة (محدودة) من الشركاء التجاريين. فالدول الذي تتكوّن صادراته من عدد كبير من المنتجات ويتاجر مع عدد أكبر من الدول يتميز بتركّز منخفض للصادرات، أي لديه صادرات أكثر تنوعا. عكس ذلك، يُعدّ الدول الذي تعتمد صادراته على سلع قليلة وأسواق تجارية محدودة قليل التنوع (كثير التركّز).

يتراوح المؤشر بين 0 و1. كلما اقترب من 0 كلما دلّ ذلك على درجة كبيرة لتنويع الصادرات. وكلّما اقترب من 1 كلّما يعني ذلك تركّزا كبيرا وتنوعا أقل، مما يجعل الصادرات أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات و / أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال – هيرشمان إلا أنه يثير عدة ملاحظات:

- يجسّد وزن كل قطاع من إجمالي الصادرات، ويعتبر دولاً أكثر تنوعاً عندما يقل اعتماد صادراته على عدد محدود من السلع، ويعتبر أكثر تركّزا عندما يمثل منتج، أو بعض المنتجات، نسبة كبيرة من هذه الصادرات.
- لا يوفر المؤشر معلومات عن نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير، ...)، ولا عن محتواها التكنولوجي والتقني، وبالتالي لا يُمكن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات.

مؤشر العولمة

Globalization Index

نبذة عن المؤشر

يُصدر سنوياً عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية وقياس البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعولمة. يتم استخدامه لرصد التغيرات في مستوى العولمة في مختلف الدول على مدى فترات طويلة من الزمن تبتدئ منذ عام 1970.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يُصدر سنوياً عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية (KOF Swiss Economic Institute).

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.kof.ethz.ch

منهجية المؤشر

يتكون مؤشر العولمة من ثلاثة أبعاد تعكس البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي. بيد أنه ووفقاً لمنهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة فإن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى: العولمة التجارية - والعولمة المالية. أما العولمة الاجتماعية فتتقسم إلى: عولمة العلاقات بين الأفراد - والمعلومات - والثقافة.

يسعى بهذا المؤشر المركب لتقييم التدفقات الاقتصادية الحالية وتوضيح القيود الاقتصادية والبيانات الخاصة بالمعلومات والاتصال الشخصي والبيانات الاجتماعية. وتقوم منهجية المؤشر على تعريف العولمة بأنها عملية خلق ترابط شبكي وتداخلات اقتصادية واجتماعية وسياسية بين الدول والأطراف الفاعلة التي تعكس درجة عولمة الدولة المعنية.

ترتكز منهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة على تيسير وتسهيل الترابط والتكامل بين الدول عن طريق مجموعة من التدفقات منها:

- تدفق الافراد والموارد البشرية والمعلومات بسهولة ويسر.
- تدفق الأفكار والفرص ورأس المال والمشروعات.
- تدفق السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن العولمة تزيل الحدود الوطنية للدول، وتتكامل من خلالها الاقتصاديات الوطنية مع دول متعددة، وتتداخل فيها الحضارات والثقافات والقيم الوطنية مع القيم العالمية، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل سهولة. وتوفر العولمة المعلومات الشبكية بشكل سريع ودقيق من خلال التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الصناعي.

5.1- مؤتمرات الحوكمة والشفافية

مؤشر الحوكمة العالمي

Worldwide Governance Index

نبذة عن المؤشر

مؤشر الحوكمة العالمي هو مؤشر مركب يهدف إلى تقييم ممارسة السلطة وإدارة الحكم الرشيد. ويرصد هذا المؤشر ويتابع تطور الحوكمة، الإجمالية والفرعية عبر تحليل ودراسة ستة أبعاد وهي: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة حكم القانون، السيطرة على الفساد.

الجهة التي تصدر المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 1996.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

<http://info.worldbank.org/governance>

منهجية المؤشر

بناءً على تعريف الحوكمة بكونها "التقاليد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدولة"، تم استنباط ثلاثة محاور لعملية ممارسة السلطة وهي: اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة، ومقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السلمية بكفاءة وفاعلية، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات القائمة التي تحكم العلاقات التبادلية بين الناس اقتصادياً واجتماعياً. وقد تم اشتقاق بعدين فرعيين من المؤشرات لكل محور. يشتمل المحور الأول "اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة" على بعدي إبداء الرأي والمسائلة، والاستقرار السياسي ونبذ العنف. ويضم المحور الثاني "مقدرات الحكومة" بعدي فعالية الحكومة والجودة التنظيمية. ويشتمل المحور الثالث "احترام المؤسسات" على بعدي سيادة حكم القانون والسيطرة على الفساد.

وتتراوح قيم مؤشر الحوكمة العالمي بين (2.5) كأعلى قيمة موجبة لتعبر عن أفضل مستويات الأداء المؤسسي و(-2.5) كأدنى قيمة سالبة لتعبر عن أدنى درجات الأوضاع المؤسسية.

ويتم جمع بيانات مؤشر الحوكمة العالمي من عدة مصادر التي تشمل آراء المواطنين ورجال الأعمال والخبراء في القطاعات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم حول جودة مجالات الحوكمة المختلفة. كما يعتمد على الدراسات الاستقصائية للأسر والشركات، بما في ذلك استبيان تقرير التنافسية العالمي و Afrobarometer، واستطلاع مؤسسة Gallup World Poll، ومزودي معلومات الأعمال التجارية والتي تشمل وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وخدمات المخاطر السياسية، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك النزاهة العالمية، ودار الحرية، ومنظمة مراسلون بلا حدود، ومؤسسات القطاع العام، وتقييم CPIA للبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، وتقرير التحول للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

ملاحظات حول المؤشر:

- يرى بعض النقاد أن مؤشرات الحوكمة معيبة لأنها مبسطة للغاية. كما أنها تؤثر سلباً على سمعة بعض الدول بناءً على آراء ومدركات خبراء أجانب.
- عدم مقدرة مؤشر الدولة الإجمالي على عكس اختلاف مستويات الحوكمة الرشيدة على مستوى المناطق المختلفة في الدولة.
- يبقى هذا المؤشر وسيلة لإشراك وإدماج غير المتخصصين والذين قد يمثل لهم هذا المؤشر المصدر الوحيد للمعلومات لافتقارهم للوقت والرغبة في معرفة التفاصيل. ويندر استخدام هذه المؤشرات بمفردها بواسطة الخبراء لتقييم أوضاع الحوكمة في الدول المختلفة.
- يعترض بعض النقاد على كيفية قياس الحوكمة عبر هذا المؤشر، معتقدين أن القياس يجب أن يكون من خلال آلية تقييم المدخلات والعمليات والنتائج، وأن يكون الأفضل هو القياس من خلال البيانات الموضوعية.
- يرى البعض بأن المؤشر قد فشل في التمييز بين تأثير العوامل الموضوعية مثل الفقر وتأثير الإجراءات الحكومية.

مُؤشر مُدركات الفساد

Corruption Perception Index

نبذة عن المؤشر

يصدر المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي، حيث يعمل على تصنيف الدول والأقاليم وفقاً لمُدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استناداً إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك وفقاً لـ 13 مؤشراً مركباً فرعياً تنشرها مؤسسات دولية وإقليمية مُتخصصة في مجالات التنمية والاقتصاد والمال.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

تصدر منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر منذ عام 1993. وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها برلين، تأسست عام 1993، وهدفها الأساسي حث الدول على محاربة الفساد. ويُعتبر مؤشر مُدركات الفساد ومقياس الفساد (بارومتر الفساد) أهم أدواتها لنشر الوعي حول مدى انتشار هذه الظاهرة على الصعيد العالمي. ويمكن تحميل البيانات والمعلومات عبر الموقع الإلكتروني:

www.transparency.org

منهجية المؤشر

تستند منظمة الشفافية الدولية إلى تعريف الفساد على أنه "سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة". وعليه تقوم منهجية قياس مؤشر مُدركات الفساد على تركيب مؤشرات عدة للحصول على مؤشر واحد لقياس مدى انتشار هذه الظاهرة. يتولى المؤشر تصنيف الدول والأقاليم وفقاً لمُدركات انتشار الفساد في القطاع العام استناداً إلى مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تنشرها مؤسسات دولية مهتمة بتقييم أداء المؤسسات. ويحتوي المؤشر المركب للفساد على 13 مؤشراً مركباً فرعياً تنشرها مؤسسات دولية وإقليمية مُتخصصة في مجالات التنمية والاقتصاد والمال. ويتم تركيب هذه المؤشرات في مؤشر مركب تتراوح قيمته بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر الدول الأكثر فساداً في حين تمثل النقطة 100 الدول الأكثر نزاهة.

ملاحظات حول المؤشر:

نظراً للطابع الخفي وغير المشاهد وغير القابل للقياس للفساد، فإن بناء المؤشر يقوم على منهجية انطباعية غير مباشرة. كما أن المؤشر يعتمد في طبيّاته على فرضية أن البيئة الاقتصادية والمالية والتجارية السليمة تُشكّل عاملاً طارداً للفساد ودافعاً للشفافية. وهذه الفرضية رغم منطقيتها، إلا أنه يشوبها عدم الواقعية في علاقة المؤشرات الفرعية بالمؤشر الرئيسي المركب. إذ أن المؤشر المركب يحتوي على مؤشرات فرعية انطباعية تقيس جودة البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال وتربط وجود الفساد بمستوى هذه الجودة. من جهة أخرى، لا تتوفر البيانات لكل الدول، وتُستخدم طريقة إحصائية لحساب القيم المفقودة مما يزيد من عدم دقة المؤشر.

واستجابةً لهذه الانتقادات، فإن منظمة الشفافية العالمية نشرت مؤخراً مؤشراً آخر يقيس مستوى الفساد، وهو بارومتر الفساد والقائم على استبيان الجمهور حول دفع الرشاوي للحصول على الخدمات العامة، إلا أن أغلب نتائجه غير متوافقة مع بيانات مؤشر مدركات الفساد.

مؤشر الحكومة الإلكترونية

E-Government Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الحكومة الإلكترونية من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة كل سنتين. ويعمل على تقييم مستوى التطور في استخدام وتنمية الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ويستند المؤشر إلى ثلاث أبعاد رئيسية تتضمن توفر الخدمات الإلكترونية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى الموارد البشرية.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر كل سنتين في تقرير من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة.

يمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.publicadministration.un.org

منهجية المؤشر

يستند مؤشر الحكومة الإلكترونية إلى مسح شامل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي تقوم بتقييم المواقع الإلكترونية الوطنية وكيفية تطبيق سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية بشكل عام وفي قطاعات محددة لتقديم الخدمات الأساسية. ويقيم المؤشر أداء الحكومة الإلكترونية للدول مقارنةً ببعضها البعض بدلاً من كونه قياساً مطلقاً وتُحسب النتائج وتجمع مع مجموعة من المؤشرات التي تجسد قدرة الدولة على المشاركة في مجتمع المعلومات، والتي بدونها تكون جهود التنمية الحكومية الإلكترونية ذات استخدام محدود.

يستند المؤشر إلى ثلاثة أبعاد:

1. توفر الخدمات الإلكترونية.
2. البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.
3. الموارد البشرية.

مؤشر الموازنة المفتوحة

Open Budget Index

نبذة عن المؤشر

يصدر هذا المؤشر عن «شراكة الميزانية الدولية»، والتي يقع مقرها الرئيس في واشنطن. ويعتبر هذا المؤشر المقياس الوحيد والمستقل في العالم لقياس شفافية ميزانية الحكومة المركزية، حيث يتم تصنيف الدول على مستوى العالم وفقاً لدرجة الشفافية على مقياس مكون من 100 نقطة. ويستند المؤشر إلى مجموعة فرعية من الأسئلة التي تقيس مقدار وحسن توقيت المعلومات المتعلقة بالميزانية التي توفرها الحكومات في ثمان وثائق موازنة رئيسية وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن «شراكة الميزانية الدولية».

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.internationalbudget.org

منهجية المؤشر

تُصنّف الدول التي يغطيها مسح الموازنة المفتوحة بحسب درجة الشفافية على مقياس مكون من 100 نقطة باستخدام مجموعة فرعية من الأسئلة التي تقيس مقدار وحسن توقيت المعلومات المتعلقة بالميزانية التي توفرها الحكومات للعامة في ثمان وثائق موازنة رئيسية وفقاً للمعايير الدولية للممارسات الجيدة. يتم إعطاء كل دولة درجة بين 0 و 100.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يستخدم من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تقييمها لاقتصادات الدول، إضافة إلى عدة وكالات للتصنيف الائتماني والتي تعتبره أحد المؤشرات المهمة لتقييم بيئة الاستثمار.

6.1- مؤتمرات المعرفة والابتكار

مؤشر اقتصاد المعرفة

Knowledge Economy Index

نبذة عن المؤشر

يُعرّف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بالاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتضمن جلب المعارف الأجنبية وتطبيقها، بالإضافة إلى توطين المعرفة وتكييفها وإنتاجها. ويقوم البنك الدولي بإصدار مؤشر خاص باقتصاد المعرفة بشكل دوري يهدف من خلاله تقييم أداء الحوافز الاقتصادية والحاكمية الرشيدة، والتعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتم استخدام برنامج تفاعلي شبكي طور لهذا الغرض معد للاستخدام العام ويضم أربعة وثمانين (84) مؤشراً تم تجميعها في أربعة ركائز لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى اقتصاد المعرفة.

الجهة التي تصدر المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر عن مجموعة البنك الدولي بشكل دوري (كل خمس سنوات).
يمكن تصفح وتحميل البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

<https://data.worldbank.org>

منهجية المؤشر

يستند مؤشر الاقتصاد المعرفي على أربعة ركائز وأربعة عشر مؤشراً فرعياً لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ويتم ذلك عن طريق دليل ذو مؤشرات رقمية يدعى دليل اقتصاد المعرفة. ويقدم المؤشر بيانات عن 146 دولة.

تشمل الركائز الأربعة التي يستند إليها مؤشر الاقتصاد المعرفي:

1. الابتكار (البحث والتطوير).
2. التعليم وتنمية الموارد البشرية.

3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4. الحاكمية الرشيدة والأداء المؤسساتي.

أما المؤشرات الفرعية فتشمل:

المؤشرات	الركائز
عدد الباحثون العاملون في البحث والتطوير	1 الابتكار (البحث والتطوير)
الإصدارات العلمية والتقنية	
براءات الاختراع الممنوحة من (USPTO)	
الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين	2 التعليم وتنمية الموارد البشرية
الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي	
الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي	
مجموع خطوط الهاتف لكل 1000 شخص	3 البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
حاسوب لكل 1000 شخص	
مستخدمي الإنترنت لكل 1000	
النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي	4 الحاكمية الرشيدة والأداء المؤسساتي
مؤشر التنمية البشرية	
القيود الجمركية وغير الجمركية	
جودة التنظيم	
سيادة القانون	

من بين أهم الملاحظات الموجهة إلى مؤشر اقتصاد المعرفة هو تركيزه بشكل كبير على البعد التكنولوجي مقارنة مع الأبعاد الأخرى ذات الصلة بالبناء الاقتصادي والموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج.

مؤشر الابتكار العالمي

Global Innovation Index

نبذة عن المؤشر

يُعرّف الابتكار بأنه تطوير منتج جديد أو محسّن بشكل كبير (سلع وخدمات)، أو عملية إنتاجية جديدة، أو طريقة تسويق جديدة، أو أسلوب تنظيم جديد في ممارسة العمل التجاري، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية، ويعتبر "مؤشر الابتكار العالمي" مرجعاً لقياس أداء الاقتصاد في هذا المجال، والذي يُمكن صانعي السياسات ورواد الأعمال من تقييم التقدم المحرز.

يقدم المؤشر مقاييس تفصيلية حول أداء الابتكار في العالم. وتغطي مؤشرات، البالغ عددها 80 مؤشراً، عدة مجالات بما في ذلك البيئة السياسية والتعليمية والبنية التحتية وتطور الأعمال. إلى جانب ذلك، يحلّل المؤشر ابتكارات الطاقة في العقد المقبل، ويحدّد الإنجازات الكبيرة المحتملة في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنوياً عن جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.globalinnovationindex.org

منهجية المؤشر

المؤشر العالمي للابتكار هو متوسط لمؤشرين فرعيين (المدخلات والمخرجات)، حيث يقيس المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار عوامل في الاقتصاد الوطني تشمل أنشطة ابتكارية مجموعة في خمس مجالات: (1) المؤسسات، (2) ورأس المال البشري والبحث، (3) والبنية التحتية، (4) وتطور الأسواق، (5) وتطور الأعمال.

أمّا المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار فيقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار التي تنقسم بدورها إلى مجالين: (6) المخرجات المعرفية والتكنولوجية، (7) والمخرجات الإبداعية.

من المآخذ على هذا المؤشر فرضيته التي تشير إلى أن حدوث الابتكار يتطلب بالضرورة وجود مجتمع مبتكر. من جهة أخرى، يلاحظ في هذا المؤشر محدودية الوزن النسبي للبحث والتطوير، بافتراض أن الابتكار يحدث خارج نطاق البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، إدراج مفهوم الإطار المؤسسي في مدخلات هذا المؤشر، بما يتضمنه من سيادة القانون والاستقرار السياسي والأمني، وكفاءة المنظومة القضائية.

مؤشر المعرفة العالمي

Global Knowledge Index

نبذة عن المؤشر

تأكيدًا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، تم إصدار مؤشر المعرفة العالمي أول مرة في عام 2017 بهدف قياس المعرفة، باعتباره مفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر مؤشر المعرفة العالمي سنويًا. وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، أُعلن عنها في قمة المعرفة للعام 2016.

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.knowledge4all.com

منهجية المؤشر

يتكون المؤشر من 7 عناصر أساسية هي التعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد والبيئات التمكينية.

أبرز الانتقادات حول منهجية هذا المؤشر:

- يرتبط المؤشر بمفاهيم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة ولكنه يركز على فهم ضيق يركز على التعليم والتكنولوجيا.
- ضعف الوزن النسبي للابتكار في المؤشر والذي تم دمج مع البحث والتطوير في محور واحد وأعطى هذا المحور وزناً نسبياً يساوي نسبة 15% من المؤشر. وهذه الأوزان تقلل من دور الابتكار المحوري والذي يقع في قلب الاقتصاد المعرفي، وتتصادم مع نظريات النمو الاقتصادي التي تجعل الابتكار قاطرة النمو المستدام والمحرك الرئيسي للإنتاجية.

مؤشر الأمن السيبراني

Global Cybersecurity Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الأمن السيبراني عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل سنوي. ويعمل على تقييم المشهد العام للأمن السيبراني في الدول الأعضاء في الاتحاد. ويستند المؤشر إلى خمسة ركائز رئيسية وهي العوامل القانونية والتقنية والترتيبات التنظيمية وبناء القدرات والتعاون.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ويقمّم المشهد العام للأمن السيبراني في الدول الأعضاء في الاتحاد. يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر الرابط الإلكتروني التالي:

www.itu.int

منهجية المؤشر

يقيّم المؤشر العالمي للأمن السيبراني المشهد العام للأمن السيبراني في الدول الأعضاء. كما يقيس مستوى التزام الدول المختلفة بالأمن الإلكتروني ويوفر المعلومات الأساسية لتحليل ومقارنة أداء الدول من خلال خمسة ركائز رئيسية وهي العوامل القانونية والتقنية والترتيبات التنظيمية وبناء القدرات والتعاون. ويُمكن تفسير هذه الركائز على النحو التالي:

- (1) القانون:** يقاس على أساس وجود مؤسسات وأطر قانونية تتعامل مع الأمن الإلكتروني والجريمة الإلكترونية في الدولة.
- (2) التقنية:** تقاس على أساس وجود المؤسسات والأطر التقنية التي تتناول الأمن الإلكتروني في الدولة.
- (3) التنظيم:** يقاس على أساس وجود مؤسسات واستراتيجيات تنسق سياسات تطوير الأمن الإلكتروني على المستوى الوطني.

(4) **بناء القدرات:** يقاس على أساس وجود برامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب للمهنيين المعتمدين ووكالات القطاع العام التي تعزز بناء القدرات في الدولة.

(5) **التعاون:** يقاس على أساس وجود شراكات وأطر تعاونية وشبكات لتبادل المعلومات بين الدول.

2. قواعد البيانات الدولية

مؤسسة الإصدار	قواعد بيانات عامة	
مجموعة البنك الدولي WorldBank Group	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators DataBase	.1
صندوق النقد الدولي International Monetary Fund	قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي IMF DataBase	.2
مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأيونكتاد) UNCTAD	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD DataBase	.3
مجموعة البنك الدولي WorldBank Group	قاعدة بيانات أطلس حول أهداف التنمية المستدامة The Atlas of Sustainable Development Goals	.4
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Statistics Data Base	.5
بوابة التنمية العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بوابة التنمية العربية Arab Development Portal	.6
مؤسسة الإصدار	قواعد بيانات متخصصة	
منظمة التجارة الدولية World Trade Organisation	قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية World Trade Organization Data base	.7
الأمم المتحدة United Nations	قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الخارجية COMTRADE	.8
صندوق النقد الدولي International Monetary Fund	قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook Database	.9
مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأيونكتاد) UNCTAD	قاعدة بيانات الإستثمارات الخارجية المباشرة Foreign Direct Investment Database	.10
منظمة العمل الدولية International Labor Organisation	قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية International Labor Organization Statistics	.11
منظمة الأغذية العالمية Food and Agricultural Organization (FAO)	قاعدة بيانات منظمة الأغذية العالمية Food and Agricultural Organization Database	.12
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) World Intellectual Property Organisation (WIPO)	قاعدة بيانات الملكية الفكرية Intellectual Property Database	.13

جامعة هارفارد UniversityHarvard	قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي The Atlas of Economic Complexity DataBase	.14
منتدى البحوث الاقتصادية Economic Research Forum	قاعدة البيانات الجزئية المفتوحة Open Access Micro Data Initiation (OAMDI)	.15
مجموعة البنك الدولي WorldBank Group	قاعدة بيانات مسح المشروعات Enterprise Survey	.16
منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME Finance Forum	قاعدة بيانات منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME Finance Forum Database	.17

1.2- قواعد بيانات عامة

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

World Development Indicators Database

نبذة عن القاعدة البياناتية

مؤشرات التنمية العالمية هي حصيلة الإحصاءات والبيانات الدولية الرئيسية التي يجمعها البنك الدولي سنوياً عن موضوع التنمية من مختلف دول العالم. وتتيح المؤشرات، التي تستفيد من المصادر المعترف بها رسمياً والتي تشمل التقديرات الوطنية والإقليمية والعالمية، الوصول إلى حوالي 1600 مؤشر عن 217 اقتصاد تمتد الفترة الزمنية في بعض الأحيان إلى 50 عاماً. وتساعد قاعدة البيانات المستخدمين والمحللين وواضعي السياسات والأكاديميين في الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة أوجه التنمية.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر هذه المؤشرات من مجموعة البنك الدولي.

يمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشرات عبر العنوان الإلكتروني التالي:

<http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators>

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

المؤشرات الواردة في موقع مؤشرات التنمية العالمية منظمة حول ستة مواضيع رئيسية: الفقر واللامساواة، والبشر، والبيئة، والاقتصاد، والدول والأسواق، والروابط العالمية. ويحتوي كل من هذه المواضيع على مجموعة واسعة من البيانات المتاحة، وقائمة من المؤشرات ذات الصلة والمعلومات عن المنهجيات المستخدمة على نطاق واسع والتحديات التي تواجه إصدار البيانات.

قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

International Monetary Fund Data Base

نبذة عن القاعدة البياناتية

يوفر صندوق النقد الدولي قاعدة بياناتية كبيرة تتضمن مجموعة من البيانات والسلاسل الزمنية المتعلقة بعدة مواضيع ومجالات تدخل في إطار اهتمامات الصندوق، خاصة التطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن صندوق النقد الدولي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

data.imf.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

بالإضافة إلى توفر مجموعة كبيرة من السلاسل الزمنية عن إقراض صندوق النقد الدولي وأسعار الصرف وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والمالية، توفر القاعدة البياناتية أيضًا أدلة ومواد إحصائية وبيانات حول الممارسات الإحصائية في صندوق النقد الدولي وفي الدول الأعضاء والمجتمع الإحصائي عمومًا. وفيما يلي مجموعة من أهم البيانات المتاحة:

- الموازنات العامة.
- موازين المدفوعات.
- أسعار الصرف.
- التمويل الحكومي.
- الديون الحكومية.
- تطورات الأسواق المالية.
- آفاق الاقتصاد العالمي.

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)

UNCTAD Database

نبذة عن القاعدة البياناتية

توفر هذه القاعدة البياناتية إحصائيات متعددة ومتنوعة تتيح إمكانية مقارنة المؤشرات الإحصائية الرئيسية بين مختلف الدول في جميع أنحاء العالم.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد).

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشرات عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تغطي القاعدة البياناتية المؤشرات في المواضيع التالية:

- التجارة الدولية للسلع والخدمات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الموارد المالية الخارجية.
- تعداد السكان.
- اقتصاد المعلومات.
- الاقتصاد الإبداعي.
- النقل البحري.

قاعدة بيانات أطلس أهداف التنمية المستدامة

The Atlas of Sustainable Development Goals

نُبذة عن القاعدة البيانية

يقدم "أطلس أهداف التنمية المستدامة" والذي يتم إعداده من قبل مجموعة البنك الدولي الخرائط والبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يناقش الاتجاهات والمقارنات وقضايا القياس باستخدام تصورات البيانات التي يمكن الوصول إليها والقابلة للمشاركة.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البيانية عن مجموعة البنك الدولي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البيانية عبر الموقع الإلكتروني:

[/http://datatopics.worldbank.org/sdgatlas](http://datatopics.worldbank.org/sdgatlas)

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البيانية

تعتمد البيانات التي توفرها القاعدة البيانية على "مؤشرات التنمية في العالم"، وهي عبارة عن تجميع للبيانات خاصة في البنك الدولي لإحصاءات قابلة للمقارنة دولياً حول التنمية العالمية ونوعية حياة الناس. وفي هذا الإطار، تم اختيار المؤشرات ذات الصلة لتوضيح الأفكار المهمة لكل من أهداف التنمية المستدامة.

قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OECD Statistics Data Base

نُبذة عن القاعدة البياناتية

توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المؤشرات والاحصاءات وتضم إحصاءات فريدة عن الدول الأعضاء في المنظمة بالإضافة الى العديد من الدول النامية بعلاقة مع سلاسل القيمة العالمية وبيانات تجارة القيمة المضافة والعمل والاستثمار البيئي بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم ومجموعة من المؤشرات لحرية الأسواق وغيرها.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

stats.oecd.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

توفر القاعدة البياناتية مجموعة من الإحصاءات حول المواضيع التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الصحة، البطالة.
- توزيع الدخل.
- السكان.
- العمالة.
- التعليم.
- التجارة.

- التمويل.
- الأسعار.
- الدين الحكومي.
- الإنفاق الاجتماعي.

قاعدة بوابة التنمية العربية

Arab Development Portal

نبذة عن القاعدة البيانية

البوابة العربية للتنمية هي مبادرة تسعى لنشر المعرفة حول التنمية في المنطقة العربية. وهي عبارة عن منصة إلكترونية تفاعلية، باللغتين العربية والإنجليزية، تهدف إلى تحسين ووفرة ونطاق استخدام المعلومات المتعلقة بالتنمية، ساعيةً من خلال ذلك إلى دعم عملية التنمية في العالم العربي.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البيانية عبر الموقع الإلكتروني:

www.arabdevelopmentportal.com

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البيانية

تعتمد على مجموعة غنية من مصادر البيانات وتغطي 12 موضوعًا متعلقًا بالتنمية في مختلف الدول العربية. تضم حاليًا قاعدة بيانات البوابة أكثر من 2,000 مؤشر فردي مستخرج من بيانات مكاتب الإحصاءات الوطنية والمنظمات الدولية. كذلك، تحتوي على أكثر من 1,000 منشور.

تتوزع البيانات على المواضيع الرئيسية التالية:

- الخدمات المصرفية والمالية.
- الديموغرافيا.
- التعليم.
- الطاقة.

- البيئة.
- النوع الاجتماعي.
- الصحة.
- العمل والتوظيف.
- الاقتصاد الكلي.
- الفقر.
- التجارة.
- المياه والأمن الغذائي.

2.2- قواعد بيانات متخصصة

قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية

World Trade Organization Data base

نبذة عن القاعدة البياناتية

توفر قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة الدولية (World Trade Organisation) مجموعة كبيرة ومتنوعة من الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية لعدد كبير من الدول خاصة الدول الأعضاء في المنظمة، إضافة إلى بيانات حول التعريفات الجمركية على السلع والخدمات والتكثلات التجارية بأنواعها.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن منظمة التجارة الدولية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.wto.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

توفر قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعريفات الجمركية على السلع والخدمات والتكثلات التجارية بأنواعها، تحليلات وبحوث اقتصادية تهدف إلى تعميق الفهم حول اتجاهات التجارة وقضايا السياسة التجارية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. كما توفر القاعدة البياناتية إمكانية الاطلاع على المنشورات السنوية للمنظمة كـتقرير التجارة العالمية والمراجعة الإحصائية للتجارة العالمية. إضافة إلى ذلك، توفر القاعدة البياناتية إمكانية الاطلاع على الندوات الاقتصادية والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تقيمها المنظمة بالتعاون مع شركائها.

قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الخارجية

COMTRADE

نبذة عن القاعدة البياناتية

توفر هذه القاعدة البياناتية بيانات التجارة الخارجية التفصيلية لأكثر من 170 دولة والتي تهتم الصادرات والواردات للسلع والخدمات لفترة زمنية طويلة.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن منظمة الأمم المتحدة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

comtrade.un.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تغطي القاعدة البياناتية إحصاءات التجارة الخارجية للسلع والخدمات بشكل إجمالي وتفصيلي من خلال النظام المنسق (Harmonized System). وتحتوي هذه القاعدة على أكثر من ثلاث مليارات إحصاء منذ 1962 مفصلة حسب التصنيف الدولي للسلع والخدمات وحسب الشركاء التجاريين للدول.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي

World Economic Outlook (WEO) Database

نبذة عن القاعدة البياناتية

تتيح قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي سلسلة بيانات اقتصادية كلية مختارة، وتوقعات التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي، في مجموعات الدول الرئيسية وفي العديد من الدول الناشئة والنامية. ويعتمد خبراء صندوق النقد الدولي على هذه البيانات لتحليل ودراسة عدة مواضيع اقتصادية ومالية لمختلف الدول الأعضاء.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن صندوق النقد الدولي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقعين الإلكترونيين:

www.imf.org

البيانات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تتيح هذه القاعدة سلسلة بيانات اقتصادية كلية مختارة، والتي يستعملها خبراء صندوق النقد الدولي لرصد التطورات الاقتصادية المستقبلية على المستوى العالمي، سواء بالنسبة لمجموعات الدول الرئيسية أو في العديد من الدول المتقدمة أو الناشئة أو النامية. ويتم عادة إصدار بيانات آفاق الاقتصاد العالمي في أبريل وسبتمبر / أكتوبر من كل عام.

وتضم قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إحصائيات بالخصوص حول الحسابات القومية، والتضخم، ومعدلات البطالة، وميزان المدفوعات، والمؤشرات المالية، والتجارة بين الدول ومجموعات الدول، وأسعار السلع التي يقدم صندوق النقد الدولي بياناتها. البيانات متاحة من عام 1980، ويتم تقديم التوقعات للعامين المقبلين.

قاعدة بيانات الإستثمارات الخارجية المباشرة

Foreign Direct Investment Database

نبذة عن القاعدة البياناتية

تتيح هذه القاعدة البياناتية سلاسل زمنية إحصائية طويلة حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف دول العالم، والتي تمكن مستعملي هذه الإحصائيات من إمكانية تحليل وضعية وتطور هذا النوع من الإستثمار إضافة إلى وضع مقارنات إقليمية أو دولية.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد) UNCTAD.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.unctad.org

البيانات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تغطي هذه القاعدة البياناتية إحصائيات سنوية منذ عام 1970 حول المخزون والتدفقات الداخلة والخارجة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية. ويعرض مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية هذه الإحصائيات على الشكل التالي:

- بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية.
- بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية للفرد.
- النسبة المئوية من إجمالي العالم.
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي.
- النسبة المئوية لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

International Labor Organization Statistics

نبذة عن القاعدة البياناتية

توفر قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية كافة الإحصاءات المتعلقة بمواضيع العمل والبطالة حول العالم.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن منظمة العمل الدولية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.ilo.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

توفر القاعدة البياناتية مجموعة من الإحصاءات المتعلقة بمختلف جوانب أسواق العمل، وتتضمن مواضيعها مؤشرات حول قوة العمل، والمشاركة في العمل، والعمالة غير الرسمية، والبطالة والتدابير التكميلية لنقص العمالة. كما تقوم بإصدار مؤشرات لقياس معدل ساعات العمل في مختلف انحاء العالم، والحد الأدنى للأجور، والفجوة بين الجنسين، بالإضافة الى بيانات حول الإصابات التي يتعرض لها العاملون اثناء العمل، وكذلك عمالة الأطفال.

قاعدة بيانات منظمة الأغذية العالمية

Food and Agricultural Organization (FAO) Database

نبذة عن القاعدة البياناتية

توفر منظمة الأغذية العالمية على قاعدة بيانات مهمة وإحصائيات متعددة عن الأغذية والزراعة على الصعيد العالمي. وتضطلع المنظمة بدور حيوي في تجميع هذه البيانات وتنسيقها قبل نشرها في موقعها الإلكتروني.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن منظمة الأغذية العالمية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

<http://www.fao.org>

المواضيع التي تغطيها القاعدة البياناتية

توفر قاعدة بيانات منظمة الأغذية العالمية احصاءات متكاملة في مجالات الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وموارد الأراضي والمياه واستخدامها، والمناخ والبيئة، والسكان ونوع الجنس، والتغذية والفقر، والتنمية الريفية، والتعليم والصحة، بالإضافة إلى مجالات أخرى كثيرة.

وتشمل الأنشطة الإحصائية في المنظمة وضع وتنفيذ منهجيات ومعايير لجمع البيانات والتحقق منها ومعالجتها وتحليلها. من جهة أخرى، تعمل المنظمة على تنمية القدرات الإحصائية الأساسية للدول الأعضاء.

قاعدة بيانات الملكية الفكرية

World Intellectual Property Organisation (WIPO) Database

نُبذة عن القاعدة البيانية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) هي وكالة من وكالات الأمم المتحدة والتي يبلغ عدد أعضائها 193 دولة. وهي عبارة عن منتدى عالمي للخدمات والسياسة العامة والتعاون والمعلومات في مجال الملكية الفكرية ومهمتها العمل على إرساء نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يشجع الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وتضم هذه المنظمة كمية كبيرة من البيانات حول الملكية الفكرية.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البيانية عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).
يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البيانية عبر الموقع الإلكتروني:
<http://www.wipo.int>

المواضيع التي تغطيها القاعدة البيانية

تتوفر الويبو على قواعد بيانات ومعلومات إحصائية أو قانونية أو تقنية حول نظام الملكية الفكرية أو الدراسات التجريبية والتقارير الخاصة بالملكية الفكرية. وتعتبر قاعدة البيانات PATENTSCOPE من بين أهم قواعد البيانات التي تضم أكثر من 91 مليون وثيقة من وثائق البراءات. كما تُمكن قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم Global Brand Database من الاطلاع على عدد ضخم من البيانات المسجلة والمستقاة من نحو 55 مجموعة وطنية ودولية والتي تساعد على الكشف عن علامة مماثلة لعلامات قائمة أو مطابقة لها.

كما تتوفر هذه المنظمة على قاعدة بيانات التصميم العالمية Global Design Database والتي تضم أكثر من 12 950 000 تصميم صناعي مسجل بناء على نظام لهاي التي تديره الويبو و/أو في المجموعات الوطنية المشاركة.

قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي

The Atlas of Economic Complexity Database

نبذة عن القاعدة البياناتية

تتيح هذه القاعدة البياناتية إحصائيات عن مستوى التعقيد الاقتصادي للدول بالاعتماد على تنوع إنتاجها وصادراتها ومحتواها التقني، بالإضافة إلى تصنيف الدول والسلع حسب مستوى التعقيد الاقتصادي.

الجهة المسؤولة عن القاعدة البياناتية والموقعين الإلكترونيين

تصدر القاعدة البياناتية عن جامعتي Harvard و MIT في الولايات المتحدة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقعين الإلكترونيين:

atlas.media.mit.edu

atlas.cid.harvard.edu

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تغطي هذه القاعدة البياناتية إحصائيات عن التجارة الخارجية للعديد من الدول بالإضافة إلى تصنيف وترتيب السلع والدول حسب مستوى التعقيد الاقتصادي. وتتيح هذه القاعدة البياناتية كذلك تقييم مستوى التنوع الاقتصادي للدول بالاعتماد على منهج فضاء السلع Product Space والذي يسمح بتحديد المسارات التنموية من خلال اختيار الأنشطة الاقتصادية القابلة للتطوير.

قاعدة البيانات الجزئية المفتوحة

Open Access Micro Data Initiation (OAMDI)

نبذة عن قاعدة البيانات

نتجت هذه القاعدة البياناتية عن مبادرة لمنتدى البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Economic Research Form في عام 2014 بهدف توفير قواعد بيانات تفصيلية تغطي الدول العربية وتركيا وإيران.

الجهة المسؤولة عن القاعدة البياناتية والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن منتدى البحوث الاقتصادية منذ عام 2014.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.erfdataportal.com

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تتيح القاعدة البياناتية النفاذ إلى نتائج مسوحات الدخل والأسرة والصحة والعمل والتعليم العالي، بالإضافة إلى مسوحات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبيانات الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

قاعدة بيانات مسح المشاريع الخاصة

Enterprise Survey Data Base

نُبذة عن القاعدة البياناتية

قاعدة بيانات «مسح المشاريع الخاصة» هي عبارة عن مجموعة من البيانات المستقاة من استبيان على مستوى شركات القطاع الخاص تمثل عينة تمثيلية للاقتصاد في دولة معينة. وتغطي المسوحات مجموعة واسعة من الموضوعات من بينها: بيئة الأعمال، والوصول إلى التمويل، والفساد، والبنية التحتية، والجريمة، والمنافسة.

الجهة المسؤولة عن القاعدة البياناتية والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن مجموعة البنك الدولي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.enterprisesurveys.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تتناول القاعدة البياناتية بيانات المسوحات التي أجريت مع شركات القطاع الخاص تحت 12 مؤشر تقيس مدى تأثير هذه العوامل في أداء ونجاح الشركات في اقتصاد معين رئيسي وهي:

- الفساد.
- الجريمة.
- التمويل.
- سمات أو خصائص الشركات.
- النوع.
- اقتصاد الظل.
- البنية التحتية.

- التقنية والإبتكار.
- الأداء.
- اللوائح التنظيمية والضرائب.
- التجارة.
- القوى العاملة.

قاعدة بيانات منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

SME Finance Forum Database

← نبذة عن قاعدة البيانات

يعمل منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. يدير المنتدى شبكة عالمية تجمع المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا ومؤسسات تمويل التنمية لتبادل المعرفة وتحفيز الابتكار وتشجيع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجهة المسؤولة عن القاعدة البياناتية والموقع الإلكتروني

تصدر القاعدة البياناتية عن منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البياناتية عبر الموقع الإلكتروني:

www.smefinanceforum.org

← المواضيع والمؤشرات التي تغطيها القاعدة البياناتية

تسجل قاعدة بيانات المؤشرات القطرية للشركات الصغيرة والمتوسطة عدد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المسجلة رسمياً في 155 دولة. تتضمن قاعدة البيانات أيضاً أحدث تعريفات الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدد الشركات، وأرقام التوظيف، والتوزيع القطاعي، والبيانات التاريخية.

وفيما يلي بعض البيانات والمؤشرات التي توفرها القاعدة البياناتية:

- النسبة المئوية للشركات التي لديها حساب تدقيق أو توفير.
- النسبة المئوية للشركات التي لديها قرض مصرفي / حد ائتمان.
- ممارسة أنشطة الأعمال.
- الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي).

- القوى العاملة.
- الشركات (% من الإجمالي).
- كثافة المؤسسات (لكل 1000 شخص).
- العمالة (% من المجموع).
- القيمة المضافة للاقتصاد (% من الإجمالي).
- تحديد حجم الشركة حسب عدد الموظفين.
- تعريف حجم الشركة حسب الأصول (بالدولار الأمريكي).
- تحديد حجم الشركة حسب حجم التداول (بالدولار الأمريكي).

3. وكالات التصنيف الائتماني

1 - مقدمة

يُقصد بالتصنيف الائتماني (Credit rating) كل تقييم للمخاطر المتعلقة بإصدارات الدين من قبل جهة ما، حكومة أو شركة أو مصرف أو شركة تأمين وغيرها، للحصول على قروض من الأسواق المالية ومدى قدرتها على سداد ديونها في الأجل المتفق عليها مع الدائنين. بمعنى آخر، هو تقدير لدرجة الملاءة والجدارة المالية (1) والتي كلما كانت مرتفعة (تصنيف ائتماني عالي) كلما كان ذلك بمثابة شهادة موثوقة على قدرة كبيرة على الوفاء بتسديد أقساط الدين وفوائده، أما إذا كان التصنيف ضعيفا فهو مرادف لمخاطر مالية كبيرة تواجهها أو قد تتعرض لها الجهات المقترضة، وبالتالي وجود احتمال كبير بالتعثر في سداد الديون والوفاء بالتزاماتها المالية. مع ذلك، ومهما بلغت مصداقيته، يبقى التصنيف الائتماني مجرد رأي وتوقع ولا يمثل حقيقة مطلقة للأداء الإقتصادي والمالي خلال فترة زمنية معيّنة. كما أنه قد يتغير ويتجه نحو الارتفاع أو الإنخفاض أو يحافظ على استقراره على المدى المتوسط أو الطويل ارتباطا بأداء الجهات المقترضة على الخصوص وبالظروف الإقتصادية المحيطة بها على العموم.

وتعتبر كل من "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's) و"موديز" (Moody's) و"فيتش" (Fitch) أشهر وكالات التصنيف الائتماني (Credit rating agencies) على مستوى العالم والتي سيتم التطرق إليها لأربعة اعتبارات أساسية. أولا، هيمنتها على مجال التصنيف الائتماني على مستوى العالم حيث تحتكر نسبة تناهز 95% من تصنيفات إصدارات الديون العالمية وفقا لتقرير صدر في يناير 2020 عن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (2). ثانيا، حساسية الأسواق المالية الدولية لدرجات التصنيف الائتماني التي تصدرها هذه الوكالات والتي تؤثر

(1) يُقصد بـ«الجدارة الائتمانية» مدى قدرة الجهات التي تسعى للاقتراض على الوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها في الأجل التي تم الإتفاق والتعاقد عليها.

(2) 2019- Annual Report on Nationally Recognized Statistical Rating Organizations. U.S. Securities and Exchange Commission. January 2020.

على قدرة الشركات والدول في الحصول على التمويل. ثالثاً، الإهتمام الدولي الكبير، خاصة من قبل المستثمرين، بنتائج تقاريرها التحليلية للأوضاع الإقتصادية والمالية للحكومات والشركات التي تسعى إلى الإقتراض من الأسواق الداخلية والخارجية. رابعاً، تُعزّض هذه الوكالات لانتقادات عديدة، مثل عدم دقة تصنيفها الإئتماني للعديد من الدول وتحميلها مسؤولية المساهمة في اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008-2009.

لأهمية هذا الموضوع، سيتم أولاً تسليط الضوء على هذه الوكالات الثلاث، وكيفية نشأتها وأهدافها، ثم استعراض أبرز الأسباب التي تدفع العديد من المؤسسات المالية وصناديق الإستثمار وخصوصاً الدول إلى الإهتمام الكبير بالتصنيف الائتماني. سيتم بعد ذلك تحليل المنهجيات التي تعتمد عليها هذه الوكالات في تصنيفها الائتماني للدول والمؤسسات، إضافة إلى تقديم بعض الملاحظات والانتقادات حول منهجية ومصداقية هذه الوكالات في تقييمها للتصنيف الائتماني.

2. وكالات التصنيف الائتماني: النشأة والأهداف

في ظل الحاجة المتنامية لتمويل العجوزات المالية للعديد من الدول والشركات أو لتمويل المشاريع الإستثمارية، لجأ العديد من هذه الدول ومن هذه الشركات إلى البحث عن تمويل من خلال الإقتراض بشكل مباشر أو من خلال إصدار أدوات الدين في الأسواق المالية⁽¹⁾. ولتقييم نسبة المخاطر وتحديد شروط الإقراض (سعر الفائدة، مدة القرض، فترة سماح، ...) تحتاج الجهات المقرضة بيانات ومعلومات دقيقة حول الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول والشركات التي تسعى إلى الإقتراض.

(1) أدوات الدين أو الأوراق المالية (سندات، أذونات خزانة، ...) هي أدوات ووسائل تُلزم المقرض بسداد قروضه بناءً على تعاقد مع المقرض. على سبيل المثال، السندات هي عبارة عن صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول وهي بمثابة إثبات تقديم حاملها لقروض وحققهم في الحصول على الفوائد المتفق عليها مع الجهة المقرضة.

ونظراً لصعوبة الحصول على مثل هذه المعطيات، أو عدم كفايتها، أو تعددها وتنوعها بشكل يطرح تساؤلات حول صحتها، ظهرت أهمية توفير هذه المعلومات وتدقيق مدى مصداقيتها وموثوقيتها، وتم استشعار الحاجة إلى تقييم الملاءة المالية للاقتصادات والشركات وقياس مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها، وبالتالي قدرتها على سداد ديونها لتكون أحد الأسس الموثوق بها التي يستند عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاقراض وشروطه.

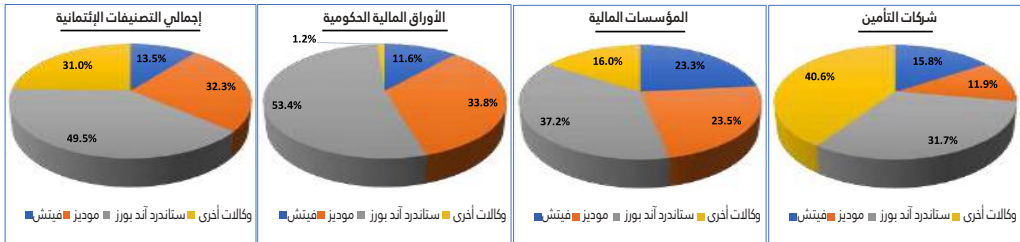
وهنا تجلّت أهمية وجود مؤسسات متخصصة ومستقلة تعمل على مراجعة وتحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات واستخدام مؤشرات محدّدة لتقييم الملاءة الاقتصادية والمالية للمقترضين، وبالتالي تقييم مدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية نحو الجهات المقرضة. وقد كان ذلك بمثابة نقطة انطلاق وتأسيس العديد من وكالات التصنيف الائتماني، ويبقى أبرزها كل من "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's)، و"موديز" (Moody's)، و"فيتش" (Fitch) والتي عملت على تزويد المستثمرين بتقييم على شكل درجات للجدارة الائتمانية للحكومات أو الشركات التي تسعى إلى الإقراض.

وتعتبر هذه الوكالات الثلاث الأبرز دولياً نظراً لاستحواذها على حوالي 95% من إجمالي سوق إصدارات الديون في العالم، وانتشارها الواسع في عدد كبير من الدول. وتستحوذ "ستاندرد آند بورز" الأبرز على تصنيف حوالي نصف إصدارات الدين العالمية (49.5%) المتعلقة بالحكومات أو المؤسسات المالية أو الشركات. وتأتي "موديز" في المركز الثاني بحصة تصل إلى حوالي 32.3% لتحصل مع "ستاندرد آند بورز" على نحو 82% من سوق وكالات التصنيف الائتماني. أما "فيتش" فتحتل المركز الثالث عالمياً بنحو 13.5%. وتُعزى هيمنة هذه الوكالات الثلاث على سوق التصنيف الائتماني العالمي إلى القرار الذي أصدرته هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في عام 1975 باعتبار هذه الوكالات شركات رئيسة معتمدة من قبلها لتصنيف الجهات المصدرة للسندات، بعد أن شاركت

الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص بكتابة قواعد عمل هذه الوكالات (انظر في الملحق نبذة تعريفية مفصلة لهذه الوكالات).

ومن بين أبرز الملاحظات كذلك التي يمكن استخلاصها هي الإستحواذ شبه التام بحوالي 99% لهذه الوكالات على التصنيف الائتماني الخاص بالأوراق المالية الحكومية على مستوى العالم، خاصة «ستاندرد آند بورز» والتي تستحوذ على حوالي أكثر من النصف، و«موديز» بحوالي ثلث عدد عمليات تقييم الجدارة الائتمانية الخاصة بهذه الفئة. وقد يعزى ذلك إلى العدد الكبير من مصدري السندات الحكومية وعروض الديون المتعددة، كما تسيطر هذه الوكالات الثلاث، خاصة «ستاندرد آند بورز»، على 84% من التصنيف الائتماني المتعلق بالمؤسسات المالية. أما تصنيف شركات التأمين، فيمثل أقل من 60% من عمليات هذه الوكالات (الشكل التالي).

حصة الوكالات الثلاث في سوق التصنيف الائتماني العالمي



المصدر: Annual Report on Nationally Recognized Statistical Rating Organizations- January 2020-2019

ولقد وسَّعت هذه الوكالات أنشطتها خارج نطاق التصنيف الائتماني للدول والمؤسسات وتعدّدت مهامها واختصاصاتها. فقد أصبحت تعمل كمؤسسات استشارات تقوم بتقييم الأوراق المالية الخاصة لبعض المصارف والشركات الكبرى. كما تقدم استشارات فنية لقطاع الأعمال في مجال إدارة المخاطر والتحليل المالي للبيانات والتدريب في مجال التمويل. بالإضافة إلى ذلك، فهي تقوم بنشر العديد من البحوث والدراسات والتحليلات المالية خاصة في مجال الأسهم والسندات.

وقد تطوّر وتعدّد أيضا مجال عمل هذه الوكالات ليشمل، على سبيل المثال، إصدار وكالة "ستاندرد آند بورز" مؤشر "S&P 500" والذي يُعتبر إلى جانب "الداوجونز الصناعي" و"النازدك" أهم المؤشرات الرئيسية في سوق الأسهم الأمريكية. ويُعد هذا المؤشر مقياسا لأداء أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، ويضم أسهم أكبر 500 شركة أمريكية من بنوك ومؤسسات مالية وشركات صناعية.

ومن بين الأمثلة الأخرى على توسّع مهام هذه الوكالات هو تنويع أنشطة وكالة "Fitch" في العقود الأخيرة لتشمل سياسات الدمج والاستحواذ لبعض الشركات المالية مثل الشركة الكندية "Algorithmics"، وكذلك بعض الشركات المنافسة لها مثل "Thomson BankWatch and Duff & Phelps Credit Ratings". من ناحية أخرى، تمكنت الوكالة من تطوير أفرع لها متخصصة في إدارة مخاطر الشركات والتدريب في عام 2005 باسم "Fitch Solutions and Fitch Training" وتُعرف حالياً باسم "Fitch Learning".

3. أهمية التصنيف الائتماني للدائن والمدين

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الشركات وجل الدول على مستوى العالم تسعى إلى الحصول على أفضل تقييم ائتماني، وتحرص على تحصيل أعلى الدرجات في سلم التصنيف الائتماني لهذه الوكالات. فكل ترتيب جيّد في هذا التصنيف سيمنحها مصداقية على مستوى الأسواق المالية الدولية، مما يمكّنها غالباً من الحصول على قروض بشروط تفضيلية. وبالفعل، كلّما ارتفعت درجة هذا التصنيف، والذي يُعبّر عن قدرة مالية وائتمانية عالية، كلّما تيسرّ الحصول على تمويل بشروط جيّدة، وفي المقابل، كلّما تراجع التصنيف كلّما تم تشديد شروط الائتمان.

وبالفعل، يتم استناداً إلى التصنيف الائتماني "تدقيق المخاطر" (risk premium) على أدوات الدين التي تقوم الدول بإصدارها. فكلما كان تصنيف دولة ما جيداً كلما كانت هذه العلوّة منخفضة لكون هذا التصنيف يمنح إشارة إيجابية للمستثمرين على الجدارة الائتمانية الجيدة التي تتميّز بها هذه الدول وعلى قلّة مخاطر الاستثمار

في السندات والأوراق المالية التي يقوم بإصدارها، وبالتالي على قدرته على أداء ديونه والوفاء بالتزاماته المالية نحو المؤسسات المقرضة في الآجال المتفق عليها. أما إذا كان التصنيف ضعيفا، فهي إشارة سلبية تُؤدّي إلى تحديد علاوة مخاطر مرتفعة وشروط متشدّدة للحصول على تمويل من الجهات المقرضة.

من جانب آخر، وإضافة إلى الدول المهتمة بإصدار الأوراق المالية في الأسواق الدولية، يعرف التصنيف الائتماني لهذه الوكالات اهتماما كبيرا ومتزايدا من قبل المستثمرين الذين غالبا ما يعتمدون على نتائج هذا التصنيف لمساعدتهم في اتخاذ أفضل القرارات بتحديد وجهة استثماراتهم المالية. وعادة ما يُفضّل المستثمرون، من مؤسسات مالية وصناديق الإستثمار، اقتناء أدوات الدّين ذات التصنيف الائتماني المرتفع والذي يعكس جدارة مالية عالية ونسبة مخاطر قليلة، أما في حالة التصنيف الائتماني المنخفض لإصدارات معيّنة، فغالبا ما يكون الإقبال عليها ضعيفا ويفضّل المستثمرون عدم المغامرة والمخاطرة في شرائها نظرا للمخاطر الكبيرة المستقبلية التي قد تُؤدّي إلى تعثرّ سداد القروض، وقد تتحوّل في نهاية الأمر إلى أصول مضرّة تؤثر سلباً على حاملي هذه الأوراق المالية. وحتى في حالة قبول بعض المستثمرين المغامرة لاقتناء أدوات الدّين ذات التصنيف المنخفض، فغالبا ما يتم ذلك وفق شروط تمويل متشدّدة وأسعار فائدة كبيرة.

4. «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش»: منهجية تقييم الجدارة

الائتمانية

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات مختلفة من التصنيف الائتماني معتمدة في ذلك على عدد كبير ومتنوع من المعايير والمقاييس الكمية والنوعية. ولعل من أبرزها المعيار الاقتصادي الذي يتضمن مجموعة من المؤشرات، خاصة تلك التي ترتبط بالإقتصاد الكلي والنمو، والمالية العامة، والدّين، والقطاع المصرفي، والتمويل الخارجي، وأنظمة أسعار الصرف. بالإضافة إلى ذلك، تركز هذه الوكالات على معايير أخرى لا تقل أهمية في تصنيفاتها الائتمانية وتتعلق بحزمة من

المؤشرات التي تتصل بالجانب المؤسسي (مثل كفاءة القطاع العام، واستقلالية البنك المركزي، ...)، والجانب السياسي والأمني (درجة استقرار وشريعة المؤسسات السياسية، والوضع الأمني، ...)، والوضع الإقليمي، وما يرتبط بالقدرات التنافسية مثل الربحية ووضع المركز المالي. ويعرض الجدول التالي مثالا للمعايير والمؤشرات التي تستخدمها وكالة "ستاندرد آند بورز" (يتضمن الملحق في آخر الدليل عرضا للمعايير والمؤشرات التي تستخدمها وكالتي "موديز" و"فيتش").

جدول (1): نوع المعايير والمؤشرات المستخدمة من قبل "ستاندرد آند بورز"

في التصنيف الإئتماني

المعايير والمؤشرات المستخدمة	
الاقتصاد الكلي/ النمو	<ul style="list-style-type: none"> - معدل ونمط النمو الاقتصادي. - مدى وكفاءة أداة السياسة المالية. - حجم ومكونات المدخرات والاستثمارات. - التوسع النقدي والائتماني. - سلوك الأسعار والدورة الاقتصادية.
المالية العامة	<ul style="list-style-type: none"> - الإيرادات/ النفقات الحكومية، والعجز. - مدى اتساق الوضع المالي مع العوامل النقدية وال خارجية. - القدرة على زيادة وكفاءة ومرونة الإيرادات. - كفاءة الضغوط على الإنفاق. - حجم وسلامة القطاعات غير المالية العامة.
الدين	<ul style="list-style-type: none"> - الديون الحكومية الإجمالية والصافية والدين الخارجي الإجمالي والصافي. - حصة الفوائد من إجمالي المدفوعات. - الاستحقاق ومكونات العملات. - مدى النفاذ للقروض الميسرة. - الاقتراض من الأسواق الرأسمالية المحلية.
القطاع المصرفي	<ul style="list-style-type: none"> - متانة القطاع المصرفي. - فعالية القطاع المصرفي.
التمويل الخارجي	<ul style="list-style-type: none"> - آثار السياسات النقدية والمالية على الحسابات الخارجية. - هيكل الحساب الجاري. - مكونات حساب رأس المال. - كفاية الاحتياطي.

سعر الصرف	- مدى اتساق أنظمة سعر الصرف مع أهداف السياسة النقدية. - الدولار.
الاعتبارات السياسية	- درجة استقرار وشرعية المؤسسات السياسية. - المشاركة الشعبية بالقرارات السياسية. - الترتيب في القيادة السياسية. - الشفافية في القرارات الاقتصادية والأهداف. - الأمن القومي. - المخاطر الجغرافية.
الإطار المؤسسي	- كفاءة القطاع العام. - العوامل المؤسسية مثل استقلالية البنك المركزي. - التوقيت، والتغطية، والشفافية الخاصة بالتقارير. - درجة تنافسية وربحية القطاع الخاص.
أخرى	- ازدهار وتنوع، وتوجهات الأسواق. - التفاوت في الدخل. - الحماية وتأثير العوامل غير المرتبطة بالسوق. - درجة مرونة أسواق العمل.

المصدر: <https://www.spglobal.com>

ويمكن تحديد التصنيف الائتماني وفق معيار الفترة الزمنية الطويلة أو القصيرة الأجل. ويركز **التصنيف الائتماني طويل الأجل** (Long-Term Credit Ratings) على تقييم الجدارة المالية ومخاطر الائتمان لفترة استحقاق تمتد لأكثر من سنة، وتحديد احتمال عدم سداد القروض والوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى. أما **التصنيف الائتماني قصير الأجل** (Short-Term Credit Ratings) فيختص بتقييم الجدارة الائتمانية ومخاطر الائتمان لفترة استحقاق لا تتجاوز 12 شهراً، وتحديد احتمالية عدم سداد القروض قصيرة المدى.

وتستعمل هذه الوكالات رموزاً تحدد من خلالها الجدارة الائتمانية للدول، والتي تتلخص في أربعة مجموعات رئيسية (الجدول رقم 2):

المجموعة الأولى: تضم أفضل التصنيفات الائتمانية وتعكس جدارة وملاءة مالية عالية وضماناً كبيراً للمستثمرين الراغبين في شراء إصدارات الأوراق المالية

من الدول التي توجد ضمن هذا التصنيف. ويُمكّن هذا التصنيف هذه الدول من الحصول على قروض بشروط ميسّرة وبأسعار فائدة مُنخفضة. مع ذلك، يمكن التمييز في هذه المجموعة بين ثلاث فئات يُشار إليها بالحروف الأبجدية التالية للدلالة على الجودة الائتمانية:

- **AAA** (عند "ستاندرد آند بورز" و"فيتش") و **Aaa** ("موديز") وهو أعلى تصنيف، ويعكس وضعاً ائتمانياً الأكثر أماناً و قدرة عالية للجهة المقترضة على الوفاء بديونها ومواجهة أزمات مالية واقتصادية، وبالتالي فهي تمثل ضماناً كبيراً للإستثمار بالنسبة للمؤسسات المالية والصناديق الإستثمارية.

- **AA** ("ستاندرد آند بورز" و"فيتش") و **Aa** ("موديز") والذي يشير إلى تصنيف ائتماني عالي ونسبة مخاطرة قليلة جداً.

- **A** بالنسبة للوكالات الثلاث، والذي يعكس جدارة ائتمانية تتراوح بين الدرجة المتوسطة والعالية. وتبقى قدرة السداد عالية مع نسبة مخاطرة قليلة.

المجموعة الثانية: تضم تصنيفات تتراوح بين الجدارة الائتمانية الضعيفة والمتوسطة، مع تباين في إمكانية التعرّض للمخاطر بالنسبة للإستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن الدول المنتمية إلى هذه المجموعة، مما يجعل شروط حصولها على قروض أقل يسراً مقارنة بدول المجموعة الأولى. ويمكن التمييز أيضاً في هذه المجموعة بين ثلاث فئات والتي يشار إليها بالرموز التالية:

- **BBB** ("ستاندرد آند بورز" و"فيتش") و **Baa** ("موديز"): تعكس جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة مع قدرة كافية لسداد الديون بالنسبة للدول المقترضة.

- **BB** ("ستاندرد آند بورز" و"فيتش") و **Ba** ("موديز"): تشير إلى احتمال الوفاء بالالتزامات المالية لكن مع مخاطرة.

- **B** بالنسبة للوكالات الثلاث والذي يعبر عن مخاطرة كبيرة واحتمال بعدم التزام الدول المقترضة بتسديد الديون.

المجموعة الثالثة: يشار إليها بالرموز CCC ("ستاندرد آند بورز" و "فيتش") و Caa و Ca ("موديز")، والتي تعكس جدارة ائتمانية ضعيفة ومخاطر بعدم التزام المقترضين بأداء ما عليهم من ديون والذين غالبا ما يحصلون على قروض بأسعار فائدة مرتفعة.

المجموعة الرابعة: يشار إليها بالرموز DDD و DD و D ("ستاندرد آند بورز") و D ("فيتش") و C ("موديز")، والتي تعكس قمة المخاطرة وتعثرا في سداد القروض إضافة إلى مخاطر كبيرة بإفلاس الجهة المقترضة.

وبالإضافة إلى هذه الحروف المستعملة، تستخدم "ستاندرد آند بورز" و "فيتش" علامات (+) و (-) في درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمن تقييم كل درجة تصنيف و ذلك للإشارة إلى مدى التزام الجهة المقترضة بالسداد. من جانبها، تصنيف "موديز" أرقاما من 1 إلى 3 لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa حيث يشير رقم 1 إلى أعلى تقييم لمستوى الجودة الائتمانية، أي المرتبة الأفضل ضمن الدرجة الواحدة، ورقم 2 إلى تقييم متوسط للجودة داخل نفس درجة التصنيف، فيما يعبر رقم 3 عن تقييم منخفض، أي أقل جودة، في الدرجة نفسها.

من جهة أخرى، قد يتضمن التصنيف الائتماني ترتيبا للمقترض في إحدى الدرجتين التاليتين:

- **"الدرجة الاستثمارية" (Investment Grade):** وهي إشارة إلى الدول الأكثر جدارة مالية، والأقل مخاطر ائتمانية، والقادرة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية. وهي عادة ما يشار إليها بالرموز التي تتراوح بين فئة AAA وفئة BBB بالنسبة لوكالتي "ستاندرد آند بورز" و "فيتش"، و الرموز التي تمتد من Aaa إلى Baa بالنسبة لوكالة "موديز".

- **“الدرجة غير الاستثمارية” (Non-Investment Grade):** تتعلق بالجهات المصنّفة ما بين BB و D، أي التي تتميز بخطورة ائتمانية أعلى وملاءة مالية ضعيفة، وبالتالي وجود احتمال كبير بإخفاقها في أداء ما عليها من مستحقات مالية لفائدة الدائنين.

أما فيما يخص **“توقعات التصنيف” (Outlook Rating)**، والتي تعتمد على العديد من المعطيات كبيئة الأعمال والأوضاع الاقتصادية المحتملة في المستقبل، فتشير إلى التصنيف المحتمل على المدى المتوسط، أي من 6 إلى 24 شهر، وإمكانية تغيير هذا التصنيف نسبة إلى تطوّر بعض العوامل الأساسية. وهي تأخذ بشكل عام أحد الإتجاهات الثلاث التالية:

▪ **“التوقع الإيجابي” (Positive Outlook):** يعكس استمرار احتمالات تحسن الأداء الائتماني وإمكانية تحسّن التصنيف في المستقبل نتيجة توقعات بتطوّر إيجابي على المدى المتوسط لمجموعة من المؤشرات كالنمو الإقتصادي، والموازنة العامة، والقطاع المصرفي والدين الخارجي نتيجة القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية والتي تُقوّي من إمكانية مواجهة صدمات مستقبلية بمرونة أكبر.

▪ **“التوقع السلبي” (Negative Outlook):** يعكس نظرة تشاؤمية واحتمالية تخفيض التصنيف الممنوح مستقبلاً نظراً لتوقعات بأداء ضعيف على مستوى عدة مؤشرات اقتصادية ومالية والتي تعكس احتمالاً كبيراً بتعرّض الجهة المقترضة لصعوبات تمنعها من الإلتزام بتسديد قروضها في الوقت المحدّد.

▪ **“توقع مستقر” (Stable Outlook):** يعني إمكانية استمرار التصنيف دون تغيير، والذي يعكس استقراراً في الأداء الإقتصادي والمالي على المدى المتوسط مقارنة مع آخر تصنيف ائتماني.

جدول (2): التصنيف الائتماني لوكالات «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش»

الوضع الائتماني	موديز	فيتش	ستاندرد آند بورز
الأكثر أماناً	Aaa	AAA	AAA
جدارة ائتمانية عالية	Aa1	AA+	AA+
	Aa2	AA	AA
	Aa3	AA-	AA-
جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A1	A+	A+
	A2	A	A
	A3	A-	A-
جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	Baa1	BBB+	BBB+
	Baa2	BBB	BBB
	Baa3	BBB-	BBB-
غير استثمارية	Ba1	BB+	BB+
	Ba2	BB	BB
	Ba3	BB-	BB-
مخاطرة	B1	B+	B+
	B2	B	B
	B3	B-	B-
مخاطرة عالية	Caa1	CCC+	CCC
	Caa2	CCC	CCC
	Caa3	CCC-	CCC-
	Ca		
متعثرة	C		
			DDD
			DD
		D	D

المصدر: <https://www.fitchratings.com> ,<https://www.spglobal.com> <https://www.moody's.com>

5. وكالات التصنيف العالمية: المصدقية؟

من العوامل الرئيسية للحكم على متانة اقتصاد دولة ما، ودرجة ثقة المستثمرين والمقرضين في التعامل مع ديونه، هو الثقة في هذه الدول وفي إمكانياتها وفي قدرته على أداء ما عليه من مستحقات مالية نحو الدائنين. وهذا هو الدور المناط بوكالات التصنيف الائتماني للإثبات أو نفي هذه الجدارة المالية بكل مصداقية ونزاهة وحيادية. وبالرغم من أهمية التصنيف الذي تُصدره وتُعلنه هذه الوكالات، فهي في حقيقة الأمر عبارة عن رأي وتوقع لسلامة الوضعية المالية للدول وانعكاساتها المستقبلية على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد تبين في العديد من المناسبات أن هذه الوكالات الثلاث قدّمت تقييما وتصنيفا جانبَ الصواب حيث لم يعكس القدرات والإمكانيات الحقيقية لبعض الدول أو المؤسسات المالية التي لجأت إلى الإقتراض، مما عرّض هذه الوكالات لانتقادات عديدة.

فعلى سبيل المثال، منحت هذه الوكالات تصنيفا ائتمانيا منخفضا لبعض الدول في منطقة اليورو كاليونان والبرتغال في عامي 2009 و2010، والذي لم يكن يعكس أداءها الاقتصادي والمالي الحقيقي. هذا التصنيف الذي يعني احتمالية عدم قدرة هذه الدول على الوفاء بديونها السيادية أدى إلى ارتفاع كبير لأسعار الفوائد على سندات الدين التي قامت بإصدارها وعزوف كبير للمستثمرين عن اقتناء هذه السندات. وقد كان هذا الحدث من بين الأسباب التي كانت وراء تفاقم أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو.

ومن بين أبرز الإنتقادات الموجهة لهذه الوكالات أيضاً هو عدم قدرتها على التنبؤ بالأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008. وقد تمّ تحميلها مسؤولية المساهمة في اندلاع أزمة الرهن العقاري نتيجة عدم تمكّنها من تقييم الجودة الحقيقية لعدة منتجات مالية وسوء تقدير المخاطر المتعلقة بسندات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي منحتها درجات ائتمان عالية في وقت كانت تتميز بجودة رديئة ونسبة مخاطرة عالية. وقد تمّ بالفعل تحميل هذه الوكالات

مسؤولية هذه الأزمة في تقرير للجنة تقصي حقائق بمجلس الشيوخ الأميركي نُشر في 22 أبريل 2010 والذي يشير إلى أن التصنيفات الائتمانية تأثرت بسعي هذه الوكالات وراء المزيد من الأرباح وتطلعها إلى تعزيز حصصها في السوق. وقد ترتّب عن ذلك رفع الحكومة الأمريكية قضية قانونية ضد وكالة "ستاندرد أند بورز" واتهامها بتضخيم تصنيف سندات الرهن العقاري رغم خطورتها.

بصفة عامة، ركّزت أغلب الانتقادات التي تعرضت لها وكالات التصنيف الائتماني على ضعف قدرة هذه المؤسسات على تقييم المخاطر المستقبلية، والبطء أو التأخر في رصد الاتجاهات للأوضاع الاقتصادية والملاءة المالية لبعض مصدري الأوراق المالية، وبالتالي تأخر رد الفعل في تخفيض، أو رفع، قيمة التصنيفات الائتمانية، كما وُجّهت لها انتقادات بكونها مسيّسة ولا تلتزم الحياد، وبأنها تشهد تضاربا في المصالح سواء مع الجهات المقرضة أو المقرضة. أولا مع المقترضين والذين يمثلون في نفس الوقت عملاءها الذين يدفعون عمولات لها مقابل تصنيف إصداراتهم الائتمانية. ثانيا، مع المقرضين، حيث تعمل هذه الوكالات كمؤسسات استشارية خاصة لبعض المصارف والشركات الكبرى، وهو ما يعني تضاربا في المصالح خصوصا بعد الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الوكالات تحصل على أجرها من مصدري السندات أنفسهم وليس من المستثمرين كما كان في عقد السبعينيات (تقرير لجنة ستجلتيز لإصلاح المنظومة النقدية والمالية الدولية بطلب من الأمم المتحدة في عام 2009).

من جانب آخر، وُجّهت عدة انتقادات حول كيفية تصنيف الجدارة الائتمانية التي تقوم بها بعض وكالات التصنيف العالمية. أولها عدم وضوح منهجية التصنيف وعدم وضوح أوزان وأهمية المعايير والمؤشرات في احتساب التصنيف. بالإضافة إلى ذلك، يُؤخذ على هذه الوكالات استخدامها لمعايير غير كميّة والتي تعتمد بشكل كبير على آراء ووجهات نظر والتي قد تجعل التصنيف الائتماني في بعض الأحيان أقرب إلى الرأي الشخصي منه إلى التقييم العلمي الموضوعي.

لا بد من الإشارة إلى أنه رغم كل الانتقادات والملاحظات الكثيرة التي وجهت لهذه الوكالات من قبل العديد من المتخصصين والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها لا تزال تهيمن على سوق التصنيفات الائتمانية العالمية، ولا تزال الأداة الأبرز في تقييم ديون الدول والشركات وبالتالي المصدر الرئيسي للمعلومات الائتمانية لفائدة كبار المستثمرين. ويلخص الجدول التالي أبرز الانتقادات الأخرى الموجهة إليها.

جدول (3): بعض الإنتقادات الموجهة الى وكالات التصنيف الائتماني (فيتش وموديز وستاندر أند بورز)

التاريخ	الجهة الموجهة للانتقاد	نوعية الانتقادات
يوليو/ 2010	رئيس مؤسسة التصنيف الائتماني الصينية	انتقد وكالات التصنيف الأميركية لتسببها في الأزمة المالية، مؤكداً أن الصين يجب أن يكون لها رأي في كيفية تصنيف الحكومات وديونها. كما اتهم هذه الوكالات بأنها «مسيسة بصورة كبيرة» لأنها تحابي دول غربية و«لا تلتزم بالمعايير الموضوعية» في عملها، إضافة إلى فشلها في التنبؤ بالأزمة المالية لعام 2008.
يوليو/ 2011	وزير خارجية اليونان	هاجمت اليونان وكالات التصنيف وطريقة تعاملها مع أزمة الديون الأوروبية. وامتدت موجة الانتقادات لعمل هذه الوكالات في أوروبا وذلك عقب قرارات الخفض المتتالية في تصنيفات الدول الأوروبية التي انحدرت إلى أزمة ديون سيادية وعلى رأسها اليونان والبرتغال وإيرلندا وغيرها.
نوفمبر/ 2011	المفوض الأوروبي لشؤون تنظيم الأسواق	أعلن قواعد مشددة تجاه عمل وكالات التصنيف الائتماني، ومنها السماح لأي دولة أو مستثمر في الاتحاد الأوروبي بطلب تعويضات لدى محكمة مدنية إذا تكبد خسائر جراء خطأ أو شطط ارتكبه إحدى تلك الوكالات. وبموجب هذه القواعد، تكون هذه الوكالات مطالبة بأن تكون شفافة أكثر فيما يخص كيفية تصنيف الجدارة الائتمانية للدول والشركات، وبأن تخبر مُصدري السندات بوقوع تغيير في تصنيف هذه السندات يوماً واحداً قبل إعلان هذا التغيير، وسعت المفوضية الأوروبية لشؤون تنظيم الأسواق من وراء هذه القواعد بأن تقوم البنوك وباقي المؤسسات المالية بأوروبا بتولي أمر تصنيفها الائتماني دون اللجوء لخدمات وكالات التصنيف المعروفة.

نوعية الانتقادات	الجهة الموجهة للانتقاد	التاريخ
المطالبات في ألمانيا بتأسيس وكالة أوروبية مستقلة للتصنيف الائتماني للانفكاك من هيمنة الوكالات لألميركية، وجاءت هذه الدعوات بعد خفض ستاندرد أند بورز مطلع عام 2012 التصنيف الممتاز لتسع دول أوروبية وصندوق الإنقاذ المالي الأوروبي من فئة «أ (AAA)» إلى فئة «(AA)»، وإعلان مؤسسة فيتش عزمها خفض تصنيف ست دول بمنطقة اليورو بين درجة ودرجتين نهاية يناير/كانون الثاني.	المانيا ودول في الاتحاد الأوروبي	مارس / 2012
اعتمد البرلمان الأوروبي قواعد أكثر صرامة لعمل وكالات التصنيف الائتماني، وذلك بهدف تقليل اعتماد المستثمرين على التصنيف الائتماني الخارجي للديون السيادية، ووضع حد لتضارب المصالح في أنشطة مؤسسات التصنيف، وتحسين الشفافية والقدرة على المنافسة في هذا القطاع. ومن هذه القواعد أن على المؤسسات المالية وشركات الاستثمار بالاتحاد الأوروبي وضع إجراءات داخلية خاصة بها لتقييم المخاطر الائتمانية، وعليها أيضا طلب الحصول على تقييم اثنتين من مختلف المؤسسات في كل مرة، مع تغييرها كل أربع سنوات.	البرلمان الأوروبي	مايو / 2013

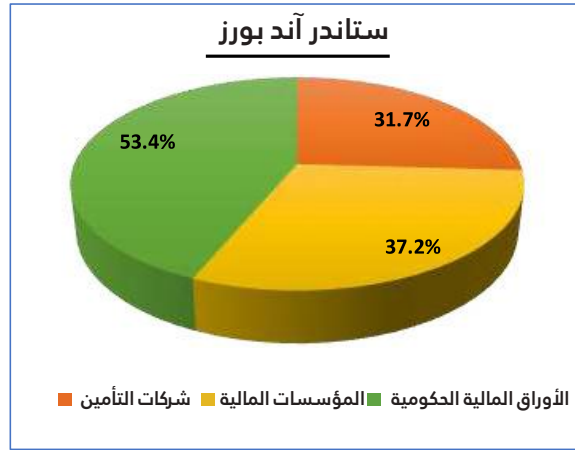
6. ملحق: نبذة تعريفية بوكالات «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش» وكالة «ستاندرد آند بورز» (Standard & Poor's)

«ستاندرد آند بورز» هي وكالة مختصة في الخدمات المالية ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر حاليا أهم وأكبر مؤسسات التقييم المالي على مستوى العالم. يعود تاريخ نشأتها إلى عام 1860 بعدما قام المحلل الإستثماني هنري فارنم بور بإصدار كتاباً عن «تاريخ السكك الحديد والقنوات في الولايات المتحدة» والذي كان يهدف آنذاك إلى جمع وتوفير معلومات حول الوضع المالي والتشغيلي لشركات السكك الحديد في الولايات المتحدة الأمريكية. بعد ذلك قام هنري فارنم بإنشاء شركة "H.V. and H.W. Poor Co". وفي 1906 أسس المحلل المالي لوثر لي بليك شركة "ستاندرد ستاتيستك" (Standard Statistics Bureau) وهي عبارة عن مكتب إحصاء قياسي يهدف إلى توفير

المعلومات المالية عن شركات خارج نطاق سكك الحديد. وفي سنة 1942، تم دمج هاتين الشركتين لتصبحا وكالة "ستاندرد أند بورز" Standard and Poor's. وفي عام 1966 استحوذت عليها مجموعة شركات مكغرو هيل (McGraw Hill Financial, Inc) التي تختص في تقديم بحوث وتحليلات مالية في مجال الأسهم والسندات.

وتعتبر هذه الوكالة الأبرز دوليا نظرا لهيمنتها على نحو نصف إجمالي إصدارات الديون في العالم. وتحتكر أكثر من نصف عدد عمليات تقييم الجدارة الائتمانية الخاصة بالأوراق المالية الحكومية (53.4%). كما تسيطر على 37.2% من التصنيف الائتماني المتعلق بالمؤسسات المالية و31.7% من تصنيف شركات التأمين (الشكل التالي).

حصص وكالة "ستاندرد أند بورز" حسب نوعية المؤسسات المعنية بالتصنيف الائتماني



المصدر: Annual Report on Nationally Recognized Statistical Rating Organizations- January 2020

التصنيفات الائتمانية عند "ستاندرد أند بورز": تصدر هذه الوكالة، التي صنفتها مجلس أوراق المال الأمريكي «كمنظمة معايير إحصائية وطنية معترف بها»، تصنيفها لقياس مدى قدرة حكومة أو شركة أو مؤسسة مقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، أي أن هذا التصنيف يمثل شهادة

معتمدة من الوكالة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية. وهي تصدر تصنيفات ائتمانية طويلة و قصيرة الأجل.

التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل: تقيّم الوكالة المقترضين بمقياس يبدأ من AAA إلى D. تتواجد أفضل التصنيفات الائتمانية في فئة AAA و AA و A، والمتوسطة في فئة BBB و BB و B. والباقي بين CCC (تصنيف ضعيف) و DDD و DD و D والتي تعكس قمة المخاطرة وتعثراً في سداد القروض. من جهة أخرى، تقوم الوكالة استناداً إلى تحليل مجموعة من المعطيات الاقتصادية والمالية المحتملة في المستقبل إلى تحديد احتمالية ترقية التصنيف الائتماني (إيجابي) أو خفضه (سلبي) أو عدم تغييره واحتفاظه بنفس الدرجة.

جدول (4): التصنيفات طويلة الأجل "ستاندرز أند بورز"

الرمز - الوضع الائتماني لدولة - شركة - منظمة	
الوصف	الرمز
الأكثر أماناً	AAA
	AA+
	AA
جداًرة ائتمانية عالية	AA-
	A+
	A
جداًرة ائتمانية عالية إلى متوسطة	A-
	BBB+
	BBB
جداًرة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	BBB-
	BB+
	BB
غير استثمارية	BB-

الرمز - الوضع الائتماني لدولة - شركة - منظمة	
مخاطرة	B+
	B
	B-
مخاطرة عالية	CCC
متعثرة	DDD
	DD
	D

المصدر: «ستاندرد آند بورز» www.standardandpoors.com.

“وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم”. دراسات تنموية، عدد 51، المعهد العربي للتخطيط، يوليو 2016.

التصنيفات الائتمانية قصيرة الأجل: يقيم مؤشر الوكالة نقاطا محددة على مقياس يبدأ من 1A إلى D ويمكن أن يضاف إلى فئة A1 علامة (+)، مما يشير بأن التزام الجهة المصدرة للوفاء مضمون جدا. فعند تحليل الائتمان يؤخذ بالاعتبار مخاطر الدولة وعملة سداد المدين عند الالتزام بالدفع، فيؤثر سلبا أو ايجابا في مسألة التصنيف.

جدول (5): التصنيفات الائتمانية قصيرة الأجل لوكالة “ستاندرز أند بورز”

الرمز - الوضع الائتماني لدولة - شركة - منظمة	
الوصف	الرمز
قدرة قوية للمدين على الوفاء بالتزاماته المالية	A1
عرضة للمخاطر الاقتصادية ولكن قدرة جيدة للمدين على الوفاء بالتزاماته المالية	A2
احتمال أن تضعف الظروف الاقتصادية المعاكسة قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية	A3
القدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية حاليا لكن مع شكوك مستمرة قد تؤثر على الوفاء بهذه الإلتزامات مستقبلا	B
احتمالية عدم الدفع حاليا، ويبقى الاعتماد على الأعمال التجارية المواتية والظروف الاقتصادية والمالية للمدين للوفاء بالتزاماته المالية	C
تأخر بالدفع أو حالة الإفلاس	D

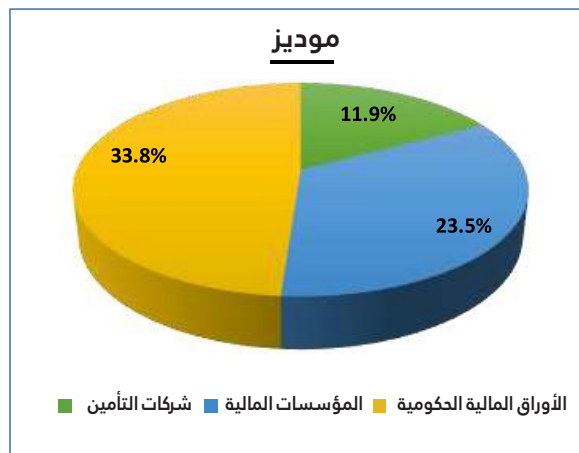
المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة “موديز” <https://www.moodys.com>.

وكالة «موديز» (Moody's)

تعتبر وكالة "موديز" من أهم وأشهر وكالات التصنيف الائتماني على مستوى العالم، وتملك مكاتب تمثيلية في أكثر من 35 دولة. وقد تم تأسيسها في عام 1909 لشركة قابضة تعنى بالقيام بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية. وتطور نشاطها بشكل ملحوظ مع مرور السنين وأصبحت من بين أهم وكالات التصنيف الائتماني التي تلجأ إليها جهات مختلفة عمومية أو خاصة، كالحكومات والشركات ومؤسسات التأمين وغيرها والتي تسعى إلى الحصول على تمويل من أسواق الأوراق المالية، وذلك لتقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ونظرا لأهميتها واستقطابها للعديد من المؤسسات التي تقصدها بهدف الإستشارات الائتمانية، تحتل حاليا وكالة "موديز" المركز الثاني في سوق تصنيفات إصدارات الدين العالمية بحصة تصل إلى 32.3% لتحتكر مع "ستاندرد آند بورز" حوالي 82% من هذه السوق. وتتصدر الأوراق المالية الحكومية عمليات تقييم الجدارة المالية بنحو 33.8% من إجمالي التصنيفات الائتمانية لهذه الوكالة، تليها إصدارات الديون من المؤسسات المالية (23.5%) وشركات التأمين (11.9%) (الشكل التالي).

حصة وكالة "موديز" حسب نوعية المؤسسات المعنية بالتصنيف الائتماني



المصدر: Annual Report on Nationally Recognized Statistical Rating Organizations- January 2020

التصنيفات الائتمانية حسب وكالة «موديز»:

تستعمل هذه الوكالة مجموعة من الرموز والحروف الأبجدية للدلالة على الجودة الائتمانية للدول والشركات. وتختلف هذه الرموز والحروف الأبجدية عن تلك التي تستعملها كل من وكالة «ستاندرد آند بورز» ووكالة «فيتش». من جانب آخر، تضيف «موديز» أرقاماً من 1 إلى 3 حيث يشير رقم 1 إلى أعلى تقييم لمستوى الجودة الائتمانية، أي المرتبة الأفضل ضمن الدرجة الواحدة، ورقم 2 إلى تقييم متوسط للجودة داخل نفس درجة التصنيف، فيما يعبر رقم 3 عن تقييم منخفض، أي أقل جودة، ضمن الدرجة نفسها.

جدول (6): التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل لوكالة «موديز»

الرمز - الوضع الائتماني لدولة - شركة - منظمة	
التزامات ذات نوعية ممتازة وأدنى درجة مخاطر.	Aaa
التزامات ذات نوعية مرتفعة و معرضة لدرجة منخفضة من المخاطر، لكن احتمالات المخاطرة على المدى الطويل أعلى من نظيرتها في التصنيف Aaa	Aa1
	Aa2
	Aa3
التزامات ذات مستوى متوسط إلى مرتفع ومعرضة لدرجة منخفضة من المخاطر على المدى الطويل.	A1
	A2
	A3
التزامات ذات نوعية ائتمانية متوسطة و تحمل مستوى متوسط من المخاطر.	Baa1
	Baa2
	Baa3
التزامات مشكوك في نوعيتها	Ba1
	Ba2
	Ba3

الرمز - الوضع الائتماني لدولة - شركة - منظمة	
احتمالية التعرّض لمخاطر ائتمانية مرتفعة	B1
	B2
	B3
التزامات ضعيفة وتحمل مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً. والمؤسسات التي تحمل هذا التصنيف معرّضة للتعرّض المالي وعدم سداد القروض.	Caa1
	Caa2
	Caa3
تأخر عن أداء والوفاء بالالتزامات الائتمانية.	Ca
يعتبر التصنيف الأدنى في التقييم والذي يشير إلى احتمال كبير في التخلف عن الوفاء بالالتزامات المالية.	C

المصدر: <https://www.moody.com>

جدول (7): التصنيفات الائتمانية قصيرة الأجل لوكالة "موديز"

الرمز - الوضع الائتماني لدولة - الشركة - المنظمة	
قدرة المصدر أو المؤسسة المساندة لها عالية لسداد قروض قصيرة المدى	Prime-1
قدرة المصدر أو المؤسسة المساندة لها جيدة لسداد قروض قصيرة المدى	Prime-2
قدرة المصدر أو المؤسسة المساندة لها مقبولة لسداد قروض قصيرة المدى	Prime-3
قدرة المصدر أو المؤسسة المساندة على السداد لا تقع ضمن التقسيمات السابقة.	Not Prime

المصدر: <https://www.moody.com>

وتعتمد تصنيفات وكالة "موديز" على العديد من المعايير منها الاقتصادي، والتشريعي، والمؤسسي، والسياسي، وما يرتبط بالوضع الإقليمي، والإداري، وما يرتبط بالقدرات التنافسية مثل الربحية، ووضع المركز المالي. ويوضح الجدول التالي المعايير والمؤشرات المعتمدة من قبل هذه الوكالة.

جدول (8): نوع المعايير والمؤشرات المستخدمة من قبل "موديز" للتصنيف الائتماني

نوع المعايير والمؤشرات المستخدمة من قبل موديز	
الاقتصاد الكلي/ النمو	<ul style="list-style-type: none"> - حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - تقلبات الناتج الإسمي طويلة الأجل. - حجم الاقتصاد. - تكامل الاقتصاد مع مناطق التجارة الحرة.
المالية العامة	<ul style="list-style-type: none"> - قدرة الحكومة على زيادة الضرائب وخفض الإنفاق وبيع الأصول أو الحصول على عملة أجنبية من الاحتياطي الرسمي.
الدين	<ul style="list-style-type: none"> - مستوى الديون. - مدفوعات الفائدة والإيرادات. - هيكل الدين الحكومي. - ديناميكيات الديون. - مشروطيات الديون. - العمق المالي.
القطاع المصرفي	<ul style="list-style-type: none"> - قوة القطاع المصرفي. - التزامات الطوارئ في القطاع المصرفي.
التمويل الخارجي	<ul style="list-style-type: none"> - ديناميكيات ميزان المدفوعات. - الاحتياطيات من النقد الأجنبي. - درجة النفاذ للعملة الأجنبية. - مؤشرات التعرض للمخاطر الأجنبية.
سعر الصرف	<ul style="list-style-type: none"> - أنظمة سعر الصرف. - الدولار.
الاعتبارات السياسية	<ul style="list-style-type: none"> - الحروب. - درجة الإجماع على النظام السياسي. - كفاءة ودرجة التنبؤ بالقرارات الحكومية. - درجة الشفافية.
الإطار المؤسسي	<ul style="list-style-type: none"> - الشفافية - ودرجة الابتكار. - الاستثمار ورأس المال البشري. - احترام حقوق الملكية.
أخرى	<ul style="list-style-type: none"> - الهزات الأرضية - الأعاصير. - أزمات المضاربة.

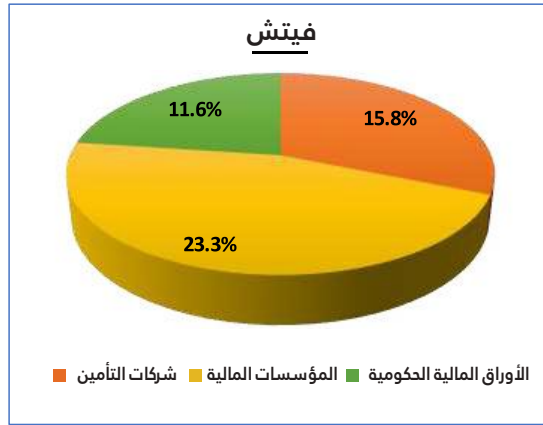
المصدر: www.moody's.com. وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم". دراسات تنموية، عدد 51، المعهد العربي للتخطيط، يوليو 2016.

وكالة «فيتش» (FITCH)

تأسست وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني في عام 1913 بالولايات المتحدة الأمريكية. وهي مؤسسة فرعية مملوكة بالكامل لشركة هيرست (Hearst Corporation) المتخصصة في البحوث والتحليلات المالية المتعلقة بالأسهم والسندات. وتعتبر حاليا ثالث أكبر وكالة تعمل في مجال التصنيف الائتماني بعد كل من وكالة «ستاندرد آند بورز» ووكالة «موديز».

تحتل «فيتش» المركز الثالث عالميا بنحو 13.5% من إجمالي سوق إصدارات الديون في العالم. وعلى عكس وكالتي «ستاندرد آند بورز» و «موديز» والتيين يتركز تصنيفهما الائتماني أساسا على الأوراق المالية الحكومية، يحتل هذه النوع الرتبة الثالثة عند «فيتش» نحو 11.6% من إجمالي التصنيفات الائتمانية لهذه الوكالة، فيما يأتي في الصدارة تصنيف إصدارات ديون المؤسسات المالية (23.3%) ثم شركات التأمين (15.8%) (الشكل التالي).

حصة وكالة «فيتش» حسب نوعية المؤسسات المعنية بالتصنيف الائتماني



المصدر: Annual Report on Nationally Recognized Statistical Rating Organizations- January 2019 - 2020

تصدر وكالة «فيتش» تصنيفها لقياس مدى قدرة الحكومات أو الشركات المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية نحو الجهات المقترضة وفق مجموعة من المؤشرات ومن الدرجات الائتمانية. ويعتبر التصنيف (AAA: AA+) درجة

أكثر أماناً، والتصنيف (AA: A+)، جدارة ائتمانية عالية، والتصنيف (A:BBB+) كجدارة ائتمانية متوسطة الى عالية. أما التصنيف (BBB:BB+) فيعكس جدارة ائتمانية متوسطة الى اقل من متوسطة، والتصنيف الائتماني (BB:B+) درجة غير استثمارية، والتصنيف (B:CCC+) بالمخاطرة، والتصنيف (CCC:CCC-) بالمخاطرة العالية، والتصنيف D بالمتعثّر. ويبين الجدول التالي الرموز المستخدمة من قبل "فيتش" في تصنيفاتها الائتمانية.

جدول (9): الرموز المستخدمة من قبل "فيتش" للتصنيفات ووصفها

الرموز الائتمانية ووصفها حسب «فيتش» للتصنيفات الائتمانية	
الوصف	الرمز
الأكثر أماناً	AAA
جدارة ائتمانية عالية	AA+
	AA
	AA-
جدارة ائتمانية عالية إلى متوسطة	A+
	A
	A-
جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	BBB+
	BBB
	BBB-
غير استثمارية	BB+
	BB
	BB-
مخاطرة	B+
	B
	B-
مخاطرة عالية	CCC+
	CCC
	CCC-
متعثرة	D

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة "فيتش": <https://www.fitchratings.com>

وكما سبق ذكره، تعتمد وكالة "فيتش" على مجموعة متعددة ومتنوعة من المؤشرات للحكم على الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية. وتشمل هذه المؤشرات كما يوضح الجدول التالي على الخصوص بيانات حول الأداء الاقتصادي الكلي، والمالية العامة، والديون، والقطاع المصرفي، والتمويل الخارجي، وسعر الصرف، إضافة إلى بعض الاعتبارات السياسية، والإطار المؤسسي، ومؤشرات أخرى.

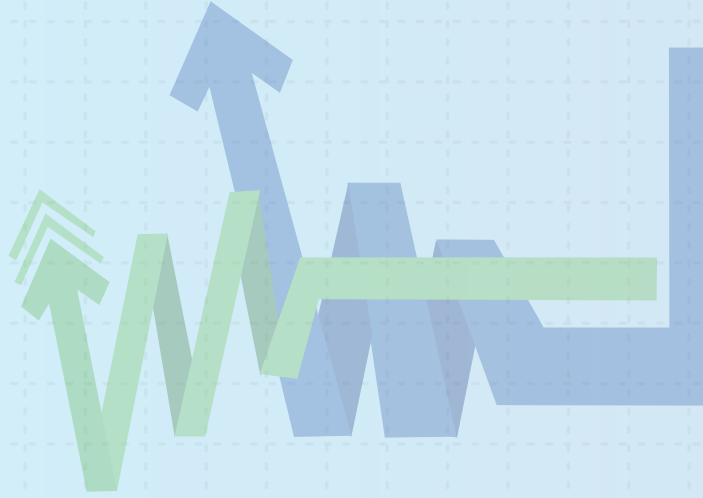
جدول (10): نوع المعايير والمؤشرات المستخدمة من قبل "فيتش" للتصنيف الائتماني

المعايير والمؤشرات المستخدمة من قبل فيتش	
<ul style="list-style-type: none"> - حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي. - مدى اتساق السياسة النقدية والمالية ضمن إطار واضح. - استدامة النمو طويل الأجل. - تنافسية الاقتصاد. - مدى عمق الطلب على العملة المحلية. - القدرة على تطبيق السياسة "غير الدورية Countercyclical". - مكونات الحساب الجاري. 	الاقتصاد الكلي/ النمو
<ul style="list-style-type: none"> - الأصول المالية للحكومة. - مكونات الأصول الأجنبية السيادية. - تقلبات الإيرادات الحكومية. - نسبة الإيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي. - ديناميكيات الدين العام متوسط الأجل. - مدى مصداقية الإطار المؤسسي للسياسة المالية. - المرونة المالية. 	المالية العامة
<ul style="list-style-type: none"> - حجم ونمو الدين العام. - مكونات الدين الحكومي (فترة الإطفاء وسعر الفائدة والعملة). - التزامات الحكومة الطارئة. - الهيكل الحالي للأصول والخصوم الأجنبية للحكومة، ومدى استحقاقها. - توزيع الأصول والخصوم الأجنبية قطاعياً. - سجل تسديد الديون. 	الدين

المعايير والمؤشرات المستخدمة من قبل فيتش



<ul style="list-style-type: none"> - مؤشرات المخاطر الكلية التحوطية. - نوعية النظام المصرفي والرقابة المصرفية. - التزامات الطوارئ للقطاع المصرفي. - الملكية الأجنبية في القطاع المصرفي. 	القطاع المصرفي
<ul style="list-style-type: none"> - تدفقات رأس المال. - مدى رغبة غير المقيمين في المساهمة في التمويل وشراء الأصول المالية. - حصة الناتج المحلي المخصص لخدمة الديون الخارجية. - كفاية الاحتياطي. 	التمويل الخارجي
<ul style="list-style-type: none"> - أنظمة سعر الصرف. - الدولار. 	سعر الصرف
<ul style="list-style-type: none"> - مخاطر الحروب. - مدى شرعية النظم السياسية. - العلاقة مع المجتمع الدولي. 	الاعتبارات السياسية
<ul style="list-style-type: none"> - درجة فعالية الحكومة - والانفتاح على تدفقات رأس المال الدولي والتجارة الدولية. - بيئة الأعمال والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد. 	الإطار المؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> - معدلات الادخار، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والتبعية السلعية. 	أخرى

المصدر: www.fitchratings.com. "وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم". دراسات تنموية، عدد 51. المعهد العربي للتخطيط. يوليو 2016.




المعهد العربي للتخطيط
ARAB PLANNING INSTITUTE

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت


(965) 24842935 :  (965) 24843130 24844061 22083410 : 


 api@api.org.kw


 /APIKW

 @Arab_API

 @Arab_API

 www.arab-api.org

 Arab Planning Institute

 Arab Planning Institute